
M A LIBRARY, A M.U
AR6406

الرسائل الثلثة

الدوحة الميادة (وغيرها)
للملا محمود الجونفوري

٦٤٠٦

بسم الله الرحمن الرحيم

فصل في اثبات الهيولى

اعلم انه يمهد قبل الخوض في نظم البرهان على وجود الهيولى الاولى في الاجسام مقدمات منها ينتظم البرهان الاولى
ان الاتصال الثابت للاجسام المفردة ببطلان ما يقابلها من الاجزاء التي لا تتجزى ذاتي لها وليس لعل بعض لها بسبب
ما حل فيها من المقادير كما تشكك به كثير وذلك لان المقادير الحالة اى الجسم التعليمي والسطح والخط اعراض متأخرة في الوجود
عن مرتبة وجود الجسم فلو لم يكن الاتصال ذاتيا لم يكن في مرتبة وجود ذاته متصلا فيكون لا محالة اما مفارقا ان لم يكن
ذا وضع او مولفا من اجزاء لا تتجزى وجزء لا يتجزى لكان ذا وضع ثم انه بعد تلك المرتبة يصير محلا للمقادير متقدرا بالمرتبة
مساحية هي الجسم التعليمي ومتشكلا بابعاد متناهية في الجهات الثلث موجودة كما في المكعب ومفروضة كما في الكرة وحلول
المقادير المتصلة في المفارق او في المولف من الاجزاء التي لا تتجزى او في الجزء الذي لا يتجزى مما تستحيله البديهة بل كل
المتصلة من المقادير القارة والحركة ومقدارها الغير القار اعني الزمان انما اتصالها لتعلقها بالجوهر المتصل بالذات فانه لاتصاله
في ذاته يستتبع الجسم التعليمي المتصل ولاتصاله وتناهيه بالسطح المتصل والسطح لاتصاله وتناهيه في ذاته متناهي في الوضع بالخط المتصل
والمتحرك عليه بانطباقه التدريجي على المسافة المتصلة حركة متصلة متقدرة بزمان متصل الثانية ان الجسم المفرد مع اتصاله في ذاته
يصح ان ينفصل وينفك لا يثبت ذلك بشهادة الحس لاحتمال ان لا يكون شيء مما يرى طريان الانفكاك عليه كالماء والهواء جسما مفردا
بل ملتئما من اجسام صغار صلبة ممتنعة من قبول الانفكاك ذات شكل ذات سطوح متعددة في الجهات كما يقول بها ذيمقراطيس وتبعها سائر
الاجسام فنقول ان الاجسام كلها حتى الديمقراطيسية قابلة للقسمة الوهمية لامتناع انتهاء الاجسام في القسمة الى اجزاء لا تتجزى وقبول القسمة
الوهمية لازم لقبول الفكية والمشهور في بيان ذلك ان القسمة الوهمية تحدث في كل واحد من تلك الاجسام الديمقراطيسية التي فيها
الاشتباه جزئين متشابهين متشابهين للكل وللجسم الاخر الموافق له في الطبيعة فيجوز على الجزئين المتصلين من جسم

تلك الاجسام متفقة الطبيعة وهو ممنوع وسنده جواز تركيب نحو الماء المتشابه في الحس من اجسام متخالفة الطبائع لا يصلح للتقوية
عليه وثانيا ان الكلام على تسليم الخصم اتفاقها في الطبيعة كان جدليا لا برهانيا وللتفصي عن ذلك غير البيان بان الجزئين لما كان
متشابهين للكل فكما جاز ان يوجد الكل بالفعل البحت فليجز ان يوجد كل من الجزئين كذلك فيكون لا محالة متحيز الذات
غير مندرج في جسم ولا متصل بالجزء الآخر وباذكرنا الا بالانفكاك وعلى هذا التقرير تنحل شبهة تخالف تلك الاجسام في الحقيقة وتحصل
نوع منها في فرد الانفكال لما اقتضت الطبيعة الانحصار في فرد هو الكل لم يمكن ان يوجد الجزء بالفعل الا نا نقول لما كان
مشابها للكل في الطبيعة امتنع امتناعه بالذات مع امكان الكل بل وجوده بالفعل فان امتنع فلخارج واعترض
ايضا بان ما جاز للكل هو الوجود بالفعل وانحياز الذات ابتداء فليجز ذلك للجزء حتى يوجد ابتداء متاصلا غير مندرج
في الكل ولا متصلا بصنوه اي الجزء الآخر ولا يلزم منه ان يتميز بعد الاندراج وينفصل بعد الاتصال حتى يلزم الانفصال
المتصل فاللازم جواز الانفصال لا ابتداء اي لا الانفكاك التحقيقي والجواب بتسليم ذلك ولنا فيما سلم لزومه من جواز الا
الا ابتداء اي بدل الاتصال كذلك كفاية فيما نروم من تتميم البرهان على اثبات الهيولى وذلك لتعيينها في التقوية
الثالثة الثالثة ان الجوهر المتصل بذاته لا يبقى بعد طرو الانفصال كذلك فلا يكون هو بعينه عند
فرض الانفصال فيه ابتداء بدل الاتصال وهذه المقدمة وان كانت ظاهرة بحسب الجليل من النظر ظاهرة وبينها
اجتماع الاتصال مع الانفصال فينعدم الاتصال عند طرو الانفصال او فرضه بدله وبانعدامه ينعدم المتصل
بالذات لكن قد يشكك فيها بان الاتصال اضافي وحقيقي والاضافي يقال على كون الشيء متحد النهاية مع آخر والحقيقي
على ما هو مبدء فصل الجسم الطبيعي وهو كون الشيء بذاته مصداق حمل الممتد في الابعاد عليه ويعبر عن ذلك بلازمه الذي
اعني قبول فرض الابعاد الثلثة المتقاطعة على قوائم وعلى ما هو مبدء الفصل المقسم للكم المقوم لجنسه وهو كون
الشيء في ذاته بحيث يصح تحليله الى اجزاء وهمية متشاركة في حدود مشتركة والشيء بالحد المشترك ما يكون نهاية لقسم
ويكون هو بعينه مبدء لآخر كالسطح والخط والنقطة والآن بين قسمي الجسم والسطح والخط والزمان اذا عرفت
هذا فالانفصال الطاري على الجسم او فرضه ابتداء انما ينافي اتصال احد الجزئين بالآخر فلا يكون الكل بعد الانفصال
متصلا واحدا لا منفصل فيه اصلا لكنه لا ينافي كون الشيء في جوهره ممتدا في الجهات قابلا لفرض

الابعاد فعند الانفصال الطاري او المبتدا لا يوجد الوحدة الاتصالية بل يعقبها او يوجد ابتداء بدلها الكثرة

المقابلة لها ويجوز ان يكون لهما موضوع مشترك ثابت في الحالين فان الجزئين وان انفصلا فكل منهما جوهر متصل

في ذاته بالمعنى الذي هو فصل الجسم وان لم يكن متصلا مع الآخر فالزائل هو الاتصال الاضافي ووحدة الاتصال الحقيقي

لا نفسه فالمتقصي عن هذا الشك ان يقال هذه مقدمتان اوليهما ان الوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها متلازمتان في

بالذات للوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها وذلك لان ما في الكون مشتملا من الجوهر المتصل بالذات كالماء او الهواء شخص

واحد من الطبيعة موجود بالفعل واذا طرء عليه الانفكاك او فرض ابتداء بدل الاتصال فلا شك انه يحصل ح شخصان

متمايزان بالوجود فمع الوحدة الاتصالية وحدة شخصية ومع الكثرة المقابلة للاولى كثرة مقابلة للثانية فاذا كان المتصل

بذاته اعني انعدام الاتصال الاجتماعي بين جزئين مقدارين منه يستلزم انعدام الوحدة الشخصية الاتصال الحقيقي بل

بالذات وهذه المقدمة كان التشكيك لم يصرف سهما وثانيتهما ان الوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها لا يجوز ان يتواردا

على موضوع واحد او يتبادلا بان يفرض فيه احديهما بدل الاخرى ابتداء مع الاشتراك في الموضوع بل يزول

كل بزوال الموضوع ولا يفرض احديهما مكان الاخرى مع تحافظ ذات الموضوع وذلك لوجهين الاول ان التشخص وان

لم يكن هو الوجود بالتحقيق الاولى الذوقي او الشائع الصناعي لكنه كما عرفت في موضعه يساوق نحو الوجود الخاص فلا يجوز

ان يبطل وجود الشيء الخاص به ويبقى ذلك الشيء بوجود آخر او وجودات اخر يتعقب عن الوجود الاول لانه ليس في الوجود تعدد

واختلاف في ذاته بل انما يتعدد ويختلف بالاضافة الى موضوعات متعددة مختلفة فهو هو ما دام الموضوع فاذا الموضوع ان

بطل فانما يبطل ببطلان الموضوع فاذا فرض بطلان وجود وحدوث وجود آخر لم يكن موضوع الحادث الا عين موضوع الزائل

فلم يكن هناك توارد وتعاقب للوجودات على موضوع واحد ولا يجوز ايضا ان يفرض للشيء بدل الوجود الذي وجود آخر ابتداء

بل ما ان يكون ما فرض وجود آخر عين الوجود الذي له او يكون موضوعه ذلك غير موضوع هذا واذا ساغ ذلك في الوجود فكذلك الوحدة الشخصية

والكثرة المقابلة لها لا يجوز ان تتواردا على موضوع او تتبادلا وانما فرض ثبت ان الثاني ان الوحدة الشخصية والكثرة المقابلة

لها لو تواردتا على موضوع مستمر الذات او تبادلتا في الفرض يتبادل مع انحفاظ المعروض لزم صيرورة الجزئي كليا على الاول

وفرض الجزئي كليا على الثاني وذلك بين بطلانه الاستحالة واذا تمهدتا بان المقدمتان تبين ان الوحدة الاتصالية للمتصل بالذات والكثرة

لها يمتنع تعاقبهما على المتصل بذاته او تبادلهما بتجويز ابتداء لاستحالة تعاقب الوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها وقد تبين امتناع التعاقب

والتبادل في آنين فيمتنع كونه في آن فيتعين ان يكون نظير الانفصال زوال الوحدة الاتصالية بل الوحدة الشخصية

بالذات وهذه الهوية زوال المتصل بالذات والاعدام طوارئ الوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها بل طوارئ الوحدة

الشخصية والكثرة المقابلة لها على موضوع واحد وقد تبين ان هذه الثالثة في تحصيل التشكيك فمنها مقدمة رابعة لابد منها ايضا وهي

هي ان انفصال الجسم بعد اتصاله ليس اعداما بالمرة واحداث جسمين من كتم العدم وكذا فرض انفصاله لا يستلزم ابطال اتصاله

ليس فرضا لعدمه بالمرة ووجود مغايرين له بالكلية لكل جسم غير ذلك نازع في هذه المقدمة لبداهتها واذ تمهدت المقدمات فلننظم

البرهان على الهيولى بان تألف الجسم منها ومن الصورة الجسمية فنقول ان المقدار الجسم المفرد اي الذي لا تركيب فيه من جسمين متصل

في نفس الامر كما عند الحس غير منقسم في نفسه الى اجزاء متفاصلة متمايزة في الوضع كما يقول اصحاب الجزء فلا يجوز ان يكون جمع هذه السطوح

بحجم والا فاما ان لا يمكن الانفصال عليه اصلا ولا فرضه فيه ابدا بل الاتصال وذلك باطل بالمقدمة الثانية او يمكن وحينئذ

فرضه فيه مبتدأ وح اما ان لا يكون لها موضوع مشترك باق في الحالتين المتعاقبتين محفوظ في الفرضين المتباينين كما يعزى الى الاقدمين

وهذا القسم باطل بالمقدمة الاولى وبالمقدمة الثالثة واما ان يكون الانفصال معقودا على موضوع

الاتصال بل كان انفصال الجسم اعداما بالمرة وكان فرض الانفصال ابطال الاتصال فرضا لعدم ذلك الجسم فموضوع الاتصال

ووجود مغاير له بالكلية وهذا باطل بالمقدمة الرابعة بل هو مركب من شيء يكون به متصلا وبه الاخرى ليس في ذاته بمتصل ولا منفصل

ولا هو في ذاته بذي وضع الا ان … جسمية … وانما يحل … هيولى الى مادة فاذا طرأ الانفصال … تعدد المحال

وبالعكس يتعدد وذلك … لا بالمرة لبقاء الجزء الآخر اعني المادة … واحدة عند الاتصال والتعدد عند

الانفصال وهي القابلة بالحقيقة للانفصال … الانفصال … ايضا الصورة القابلة

لا تعدمها عند الانفصال وجوب اجتماعه القابل للمقبول … المقدارية انما يكون لاجل ان كان لها خطا من الوجود ان لم

موجودة بالفعل لها فافهم ذلك فاتصال الكل اتصالا وحدانيا حقيقيا بل تلك الاجزاء انما تحصل بالفعل بعد حصول الكل

بطل ما ان القسمة عليه فهي لا تكون ابدا على الحقيقة بل على التشابه والمسامحة وهي مسبوقة موقوفة على الكل في الماهية ومشاركة في ال

والمحل لو كانت محال المتصل … كانت متفرقة متباينة فلم يكن هناك اتصال وحداني وبعد اذ قضينا الوطر من اثبات الهيولى

بالبرهان فلنوضح ان التماثل بين الهيولى الجسمية والجسم التعليمي … لما عسى ان يقع اشتباه بينهما … التشكيك …

التعليمي مع تغاير … الجسمية … ان الباحث … فاتخذنا …

كرة تارة ومكعبة اخرى محفوظة تتبدل هيئتها الشكلية وتعينات امتدادها مع بقاء القدر المساحي كالجسم اذا انتقص من جانب

تزيد بازائها شيء في جهة اخرى فمقدار جسميتها وهو المراد بالجسم التعليمي بينهما لم يتبدل بعد ثم ان عرض للشمعة تخلخل او تكاثف

تسخين او تبريد فتبدل في ذلك المقدار فزاد او انتقص مع بقاء الهوية المتقدرة اي الجسمية بعينها ثم ان طرء الانفصال على تلك

الشمعة زالت تلك الهوية الاتصالية الجوهرية وحدثت جسميتان اخريان مع ان الجسم لم ينعدم بالمرة فان العدم من حيث ما يبقى

في هذه الحالة يعني الهيولى فالهيولى في مرتبة ذاتها من صورة الجسمية وهو كونه ممتدا في الجهات على الاطلاق قابلا للفرض لا بالفعل

وهذا الاتصال الجوهري ولا يتفاوت الاجسام في هذه المرتبة بالمساواة والمفاوتة بالعظم والصغر والكلية والجزئية واقوال الجسم بعد

تلقيين تماديه بحيث يصح ان يمسح بكذا او كذا مرة او مرات متناهية او غير متناهية لو توهم غير متناه عرض الاتصال بالمعنى الذي

هو فصل الكم حيث امكن تحليله الى اجزاء وهمية متشاركة في حدود مشتركة وصح قبول المساواة والمفاوتة وهذه مرتبة المقدار اعني

اعني الجسم التعليمي باختلافه بالزيادة والنقصان بالتخلخل والتكاثف مع بقاء الجوهر المتصل عرف عرضيته وهو لا يفارق الصورة

في الوجود ولا في التوهم البتة لكن هو والصورة تتغاير فان المادة في التوهم فقد لاحوا علاقة بعد ما شيد البنيان على قواعد

مرصصة الاساس او قد تراءى العيان بحيث ميط الالتباس وان السلم التلج وانقشع الظلم لكن ههنا شبهتين عويصتين

فلنورد هما ونكشف عقدتيهما وان كان الفطن لعله ان يتدبر فيما القي عليه يتخرج عن عهدتهما الاولى ان مبنى ما ادعيتم في المقدمة

الاولى من اتصال الجسم لذاته على امتناع ان لا يكون الشيء متصلا في جوهر ذاته ويتصل لاجل ما يحل فيه فان صح ذلك

امتنع ما ذهبتم اليه من ان الهيولى ليست بمتصلة في ذاتها وتتصل بحلول الصورة فيها والا فليجز ان لا يكون الجسم متصلا في

بل انما اتصاله لما يحله من المقادير والجواب ان مبنى اتصال الجسم لذاته ليس على امتناع ان لا يكون الشيء متصلا في ذاته

ويكون اتصاله لما يحل فيه مطلقا بل على امتناع ان لا يكون الشيء متصلا في ذاته ولا في مرتبة وجود ذاته ثم يصير متصلا بعد تلك المرتبة لما يحل فيه من الاعراض المتأخرة فانه

لو لم يكن متصلا في ذاته كان اتصاله لا محالة لما يحل فيه من الاعراض المتأخرة بتشخصها وماهيتها عنه اذ ليس هناك متصل غير متأخر عنه فيكون

في مرتبة وجوده غير متصل ثم يصير متصلا بخلاف الهيولى فانها وان لم تكن متصلة في ذاتها لكن اتصالها للصورة الحالة فيها

والصورة بحسب ماهيتها متقدمة عليها في الوجود وان كانت متأخرة عنها بتشخصها فلا يكون الهيولى في مرتبة وجودها بالفعل خالية

عن الاتصال وسواء فيه الوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها فان المأخوذ في ذلك نفس الاتصال لا وحدته او كثرته واما مرتبة ذاتها فليست

متصلة ولا منفصلة فالوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها الثانية انكم قد بينتم انه لا يكون للوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها

موضوع مشترك فإن صح ذلك فنقول لا شك أن الجسم عند الاتصال مادة واحدة بالشخص وبعد طرو الانفصال عنه وجد فيه مادتان

بدل المادة الاتصالية مادتين شخصيتين فلا يكون موضوع الوحدة الشخصية بعينه موضوع الكثرة فبطل بأن الانفصال على الاتصال لما

تنعدم صورة الجسمية كما تنعدم مادتها ايضا فاما أن يكون المادة بسيطة فيكون انعدامها انعداما بالمرة ويلزم انعدام الجسم المتصل

بالمرة عند الانفصال لانعدام كل من جزئيه كذلك مادته ايضا الى اثبات المادة الاولى من ذلك ثالثا أن يكون المادة مركبة كالجسم

وتكون لها مادة باقية عند الانفصال فينتقل الكلام الى مادة المادة حتى يلزم الانعدام بالمرة او التسلسل ثم انه لا يخفى

عن لزوم الانعدام بالمرة اذ المرة والتسلسل اذا اخذت بجملتها كان حكمها حكم الواحدة في لزوم الانعدام بالمرة عند الانفصال

اذ ينعدم كل منها بزوال وحدته فينعدم الجميع بالمرة لانعدام كل من الآحاد فيلزم انعدام الجسم كله بانعدام جميع المواد التي فيها

بالمرة وانعدام جميع الصور التي بإزائها بالطريق الاول هذا حال طريان الانفصال على الاتصال وقس عليه حال طريان الانفصال

ابتداء بدل الاتصال والجواب أنا لا نسلم أن الجسم عند الاتصال مادة واحدة شخصية وعند الانفصال مادتين كذلك بل المادة

الواحدة بالشخص مستمرة في الحالتين على وحدتها الشخصية لا يقال لا شك أن المادة عند الاتصال وحدة اتصالية تزول

عنها عند الانفصال والوحدة الاتصالية ملازمة للوحدة الشخصية فبزوال الاتصالية تزول الشخصية لانا نقول

انما بينا الملازمة بين الاتصالية والشخصية في المتصل بالذات كالصورة لا مطلقا فلا يلزم من زوال الوحدة الاتصالية

عن المادة زوال الشخصية عنها فللمادة وحدتان احديها الشخصية الذاتية التي هي لها من جهة وجودها بالقوة فان المادة

اذا اعتبرت في حد ذاتها ولم تؤخذ مع الصورة كانت موجودة بالقوة ولها وحدة شخصية باقية مع الاتصال والانفصال والحالة

لصورة واحدة في الاتصال ولصورتين في الانفصال وهي القابلة للوحدة الاتصالية عند حلول صورة وحدانية وللكثرة

الانفصالية عند حلول صورة متكثرة والحق بذلك أن الهيولى المتلبسة بهذه الوحدة شاملة وقابلة والاخرى الاتصالية

وهذه لازمة للجسمية الشخصية وهذه لها بزوال ... وعارضة للمادة بتوسط الجسمية ففي حال الانفصال تزول عنها

الكثرة ... عند الانفصال المادة بعينها باقية في الحالتين اذا جرد النظر الى ذاتها ولم يلتفت الى ما تلبست بها من

فهي خارجة في هذا اللحاظ عن جنس الاتصال والانفصال فضلا عن أن يكون لها فيه وحدة اتصالية او كثرة متقابلة بها وإن لم

تخل عنها في الخارج فالهيولى لا تتكثر في حد ذاتها بانفصال الجسم الى قسمين تنقسم بهما وتختلف في الخارج فهي وحدة شخصية

كثرة الصور الحالة فيها التي افترقت بالحقيقة كالجزئيات او اختلفت كالنوعيات وذلك لأن الانفصال لا يطرأ على ذات المادة

والكثرة والاختلاف في الهيولى التي تنتهي اليها الاقوال بان القابل لهذه الامور غير الكيفيات وانما انتهينا اليها من طريق انه
لا بد من قابل باق في حالتي الاتصال والانفصال والكون والفساد بل نقول ان قبولها للقسمة الوهمية التي هي مبني
جواز الفكية وكذا اختلاف استعداداتها بالعوارض التي هو منشأ لتوارد التغيرات انما هو من جهة تلبسها بالصورة وتقدرها
بالكميات وتكيفها بالكيفيات من جهتها ويلزم ذلك مما تلوناه عليك ان وحدة الهيولى بالنوع [illegible] وحدتها بالشخص
عالم العناصر [illegible] بالماهية لهيولات الافلاك احدة بالشخص بعد ما [illegible] من الحيثيات المتكثرة والتعينات المختلفة
على ما كان في قدم من ان الحوادث [illegible] لا تحتاج [illegible] الاشكال الشاهد بكون التشكل فيها في استعدادها [illegible]
برهان القوة والفعل وفيه مسلكان الاول سلكه الشيخ في الاشارات وهو ان الجسم المتصل قوة قبول الانفصال فمادة
هذه القوة تخرج بالفعل الاتصال الا الذات وهذا قريب ما حد من البرهان السالف فمن الفصل ذلك لا نعول عليه هذا المسلك الثاني
ما سلكه في الشفاء وهذا اتم [illegible] من الاول وتقريره ان الجسم هو بالفعل من حيث انه جسم وبالقوة من حيث انه مستعد
استعداد ما كان فان الجسم يقوى على امور غير متناهية وكمالات غير محصورة والواحد بالذات والجهات لا يكون بالقوة والفعل
فهناك صورة للجسم بالقوة وآخر به له الفعل ونحن اذا قصرنا اللحاظ على الجسم نجده لا يابى عن قبول صور شتى فما يكون له بالقوة لا يكون
خارجا عن ذاته وكذا الجانب فعليته الجسمية فحاله بالفعل ايضا لا يكون خارجا عنه وهذا اظهر فالامران مندرجان فيه هو مزدوج منهما جهة
القوة مادته وجهة الفعل صورته واورد عليه الشيخ المقتول بان الهيولى لا بد [illegible] في نفسها جوهر بالفعل وهي مستعدة ايضا واجاب
بان جوهر الهيولى وكونها هيولى ليس شيئا [illegible] انه جوهر مستعد والجوهرية التي لها ليس تجعلها بالفعل شيئا بل تعدها لان يكون بالفعل
بالصورة وليس معنى جوهريتها الا انها امر ليس في موضوع الا انه ليس موضوع فسلب [illegible] الاثبات هو انه امر [illegible] والعام لا يصير بالفعل
ما لم يكن له فصل محقق والفصل هاهنا انه مستعد فليس لها من فعلية سوى الاستعداد فاذن ليست [illegible] هيولى الكون لها بالفعل
واخرى بالقوة الا ان [illegible] عليها حقيقة من خارج فيصير بها بالفعل وهذه الحقيقة هي الصورة ونسبة الهيولى الى هذين المعنيين
نسبة البسيط الى ما هو [illegible] وفصل من نسبة المركب الى ما هو هيولى وصورة

فصل في تلازم الهيولى والصورة

[illegible] ان المقام الاول ان الصورة التي تثبت في الاجسام حلولها في الهيولى لا يمكن ان توجد مفارقة لها في الافراد
كما في البعد المجرد لو ثبت [illegible] كان [illegible] متناهي [illegible] الصورة التي عرفتها [illegible]
[illegible]

وقد يكفي في ذلك بما سلف اذ قد دل البرهان على حلول الصورة الاستعدادية في الهيولى من حيث انها صورة استعدادية لا من حيث

انها صورة مستندة او هي تجسم من هذه الاجسام او جسم منها وقد سلف بيان ذلك فلعل الشيخ بهذا اشار الى الاول انه قد ثبت

في الاجسام حلولها في الهيولى والفطرة السليمة لا تجوز حلول شيء في آخر الا لحاجة ذاتية فان لم يستغن عن شيء في ذاته وفي حالة كونه فرد

كيف يصح ان يحل فيه حلولا معنويا ويختص في الوجود اختصاصا ناعتا فاذن للصورة الحالة في الهيولى حاجة ذاتية اليها ولا

بالحاجة الذاتية ان يكون تشخص الذات محتاجا بل ان يستند الحاجة الى الذات ولو باعتبار لازم لها في الوجود ثم الصورة الطبيعية

محصلة نوعية لانها انما تختلف باموراقتها في الوجود من خارج متى غير ان تجد معها في القوام وتحصلها لعدد الاجسام

فلا تكون فصولا لها وبيان ذلك على ما ذكره الشيخ ان الجسمية اذا خالفت جسمية فتكون لاجل ان هذه حارة وتلك باردة

او هذه طبيعية فلكية وتلك عنصرية الى غير ذلك وليس كالمقدار الذي ليس في نفسه محصلا بالمقوم بان يكون خطا او سطحا او جسما

فليست المقدار طبيعية تامة مشار اليها تنضاف اليها طبيعة اخرى فتنوعها بل يكون الخطية مثلا نفسها هي المقدارية

التي تحمل عليها وتحقق بها واما ههنا فالجسمية اذا انضيفت اليها صورة اخرى لا يكون تلك الصورة التي تلحق فصلا ذاتيا

جسمية بل تحقق [illegible] بها متحصلة في نفسها اعني بالجسمية الذي كالصورة لا الذي كالجنس انتهى ولعل التنبيه لا تشكك

في ان افراد الطبيعية الاستعدادية كجسميات الافلاك والعناصر لا تختلف فيما يرجع الى تحصل الطبيعة الاستعدادية بل في

منضمة اليها من خارج او اعراض كذلك على ما نبه عليه الا انه يعتري الشبهة من جهة المقدار والشكل فيذهب الى كونها

او كون احدهما محصلا للطبيعة الاستعدادية متحدا معها في الخارج بخلاف غيرها من الصور والكيفيات مثلا لكن تبين

عرضيتها وزيادتها على الجوهر المتحد في الخارج بقاء الجوهر بعينه مع تبدل المقدار في التخلخل والتكاثف ومع تغير الاشكال

فيما اذا جعلت شمعة مدورة تارة ومكعبة اخرى كما هدانا اليه الشيخ ايضا [illegible] ما ذكره يهدي الناظر الى انه لم يخرج

اذ ربما يتشكك بمنع انحصار مخالفة جسمية الفلك لجسمية العناصر في الامور الخارجة عنها المنضافة اليها بحسب الخارج

بل يجوز ان يتخالفا تخالفا بتمام الحقيقة او بجزئها ويكون مطلق الجسمية عرضيا عاما او طبيعة جنسية ولعمري هل هذا التشكك

الا مثل ان يتشكك في كون الاشخاص مثلا طبيعة نوعية فيقال يجوز ان يكون هذه الاشخاص مخالفة لتلك

بنفس الماهية او بجزئها ويكون مطلق الاشخاص عرضيا عاما او طبيعة جنسية وبالجملة يجري ذلك في كل

ما يشهد الفطرة بكونه طبيعة نوعية ولا يوسوس [illegible] بان معرفة الحقائق متعسرة فاذ لم ندر ما الحقيقة

بالادراك الى متحدة ام مختلفة فانا وان لم ندرك ان الانسانية مثلا لكنا لا نشك انها طبيعة نوعية وان افراد الانسان

في الحقيقة واحدة وان تباينت بعوارضها ولا يخرج ذلك خلاف من خالف فيه عن كونه بديهيا فليس الا اولى رد وكشف واذ قد تبينت

ان الصورة الجسمية طبيعة نوعية فلا تختلف بحسب الافراد والاحيان فيما لها بالذات من الحاجة الى المادة والغنا عنها فاذ ثبتت

في المتقدم لا فراد والاحيان ثبتت في الكل والثاني انه قد بان لك امتناع مكان الطبيعة جوهر غير متناهي الابعاد في الجهات كلها فلا يكون جرد الصورة

للابعاد والا مع تناهي ابعادها في الجهات اذ لا يكون التناهي الا علة ما بانقطاع تمادي الاتصال او التشكل لا ان الاتصال ذا

تمادية وتجرد من الجهات عرضت له لا استحالة بينة من جهة حالة حدا وحدود وهي التشكل من البين ان الانقطاع والتشكل هو

كانا الازمين فهما من العوارض التي ليست للصورة الجسمية تخلو عنها حد الذات فان من تصور جسمية غير متناهية لم يتصور جسمية كان

فلا يحصلان للجسمية الا بانفعال او قوة قبول والقوة على ما عرفت انما هو من جهة المادة وكذا الانفعال المستلزم له فتبين

ان الصورة لا تتعرى عن مادة قابلة منفعلة **المقام الثاني** ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة واورد في بيانه

وجهان الاول وهو على قياس ما مر في بيان اتصال الجسم لذاته ان الهيولى لو تجردت لم تكن ممتدة متصلة والا كانت

بالصورة لا المجردة عنها فاما ان تكون متحيزة ذات وضع فتكون جوهرا فردا او مؤلفة من جواهر فردة واما ان تكون مفارقة

والاوضاع وعلى التقادير لم تكن قابلة لحلول الصورة فلم تكن هيولى وقد ترك في المتن ههنا احتمال ان تكون مؤلفة من جواهر فردة

كما ترك في بيان اتصال الجسم احتمال ان يكون جزءا لا يتجزى على تقدير عدم اتصاله بالذات لتمكن من ابطالهما بالقياس

الى الآخر والحاصل انك قد عرفت ان مناط الفرق في تجويز تلبس الهيولى العارية عن الاتصال حد الذات بصورة الاتصال

وعدم تجويز تلبس الجسم بالمقادير المتصلة لو لم يكن متصلا بالذات هو ان الجسم متحصل بالفعل ثم تلحقه المقادير فلو لم يكن متصلا

يل بالمقادير المتصلة كان الاتصال متناعا عن ذاته ووجوده والعقل منقبض عن تجويز تلبس المتصل في ذاته لا في حد

فعلية وجوده بالمتصلات واما الهيولى ففي غير متحصلة ولا موجودة بالفعل بدون الصورة فهي ان كانت عارية عن الاتصال

في حد ذاتها لا يستحيل ان تتصل بالعرض بحلول الصورة اذ لا يلزم ح تأخر اتصالها عن مرتبة وجودها بالفعل فلو كانت الهيولى

تجوز ان توجد بدون الصورة انتقض هذا الفرق وكان لما مر في الاستحالة على السواء واعلم ان الشيخ ابطل ان تكون الهيولى

ثم تلحقها الصورة لقلبه وانما هذا الكلام يشعر بوجه فيما ذكرناه عنه ان الهيولى لو وجدت بدون الصورة متخصصات بذاتها موجودة بالفعل

جهة الفعلية وهي مستعدة فكانت لها جهة القوة وهي لا تنفي جهة فيمكن ان يكون مركبة من امرين بهما لها القوة وصورة منهما لها الفعلية فيكون مادة

ولم يمكن مستعدة اصلا لكانت خارجة عن حد جوهر المادة ولا يتهيأ الا الجوهر القابل للاستعداد فيجب ان لا يكون مقوما لجوهر

ما بعد ما من ان لا يكون مستعدة اصلا واعلم ان هذا الدليل على امتناع تجرد الهيولى عن الصورة مطلقا لا عن الجسمية

اذ لقائل ان يقول يجوز ان يكون مجردة عن الجسمية لكن يكون مستصحبة بالصورة مغايرة للجسمية لا عارية عن الصورة مطلقا

اللهم الا ان يستعان في ابطاله بما ذكرنا مثل ما نقل عن الشيخ هذا الاحتمال بتخيير هذا البرهان وذلك لان الهيولى

اذا كانت فاقدة للجسمية فتكون غير واحدة بالقوة اذ في قوتها القريبة حينئذ ان تنقسم وقد فارقها فتلبس بصورة غيرها و

تكون واحدة بالفعل وبالقوة اذ ليس في قوتها حينئذ باعتبار تلبسها بهذه ان تنقسم وان جاز لها قبول القسمة بعد ان تخلع عن هذه

الجسمية وتلبس بالجسمية فتقسمت حينئذ اثنين بالفعل فكل واحد منهما غير الآخر بالعدد وحكم ان يفارق الجسمية فليفارق

كل منهما الجسمية ويكون كل منهما واحدا بالفعل والقوة ولا يمكن ان تتحدا لامتناع اتحاد الاثنين مطلقا فلنفرضهما ابقيا بعينهما لم

تنقسم بالفعل ان تزيل عنها الجسمية حتى تكون جوهرا واحدا كذلك فهذه التي تكون جوهرا واحدا بالفعل والقوة اما هي بعينها مثل

احد جزئيها الذي صار جوهرا كذلك فيكون حكم الشيء لو لم ينقص منه شيء مثل حكمه وقد انتقص عنه شيء هذا خلف واما بان عدم احدهما

وبقي الآخر فانا اعدمنا احدهما برفع الصورة اذ ما سلبت سوى ذلك فيجب ان ينعدم الآخر ايضا لان لا فرق بينهما في الطبيعة

واما بان اختص باحدهما كيفية او صورة لا توجد للآخر وهذا ايضا باطل بعين ما ذكرنا اذ الطبيعة واحدة ولم يحدث

ما لم يوجد له المفارقة وبان جوهرا اما بالتفاوت في المقدار ونحوه فيجب ان يكونا ليس لها صورة جسمانية لها اشتراك

مقدارية هذا خلف وبالجملة كل شيء يجوز في وقت من الاوقات ان يصير اثنين فهو في طباع ذاته استعداد

الانقسام لا يفارقه ذلك وان منع عنه مانع وذلك الاستعداد محال الا بمقارنة المقدار بالذات واذ تبين ما

استشاره في الشفاء من وجوب التقارن بين الهيولى والصورة من الجانبين **فصل**

في اثبات الصورة النوعية

آه اقول اعلم ان ههنا صورا اخرى

غير الجرمية مقومة للهيولى كالجسمية لا الجسمية لتحصلها بالذات وهي نوعية لتحصل الانواع

بها والمبدئية لكونها مبادئ للآثار المختصة بالانواع واما الجسمية المطلقة فمقتضاها

من كل شيء امر عام كمطلق الاين والوضع والشكل ولاثبات هذه الصور مسلكان

الاول ان الاجسام بسائطها الفلكية والعنصرية ومركباتها الطبيعية مختلفة الانواع

فتحصل حقائقها المختلفة لا يكون بالجرمية لاتحادها بالنوع في الاجسام كلها ولا بالهيولى اما في العناصر خصوصا فلوحدة هيولاها با

واما في الاجسام عموما فان الهيوليات بسيطة في ذواتها وان اختلطت بالهيئات فلا يكون تحصل الحقائق المختلفة بها الا ان هيولى

فلك وان امتازت بماهيتها عن هيولى فلك آخر وعنصر لكنا لا نشك في ان كل فلك له ماهية متحصلة بالفعل ممتازة عن

سائر ماهيات الاجسام فلا يكون تحصلها بالهيولى لانها وان امتازت عن سائر الهيوليات فامتيازها من حيث انها قابلة

الا صورة ولا تحصل بالفعل الا بها لا بان لها تحصلا بالفعل من جوهرها الجرمية اذ تحصلها جسما فلكا فلابد من صورة اخرى

ان الاجسام مختلفة باللوازم والآثار مثلا منها ما يحدد جهات الحركات المستقيمة ومنها ذوات الجهة مختلفة فيما تقتضيها من

الاين منها ما هو بري عن الكيفيات الاربع المزاجية ومنها ما تقتضي كيفيتين منها غير متضادتين وتختلف في ذلك فهذه اللوازم

والآثار مبادئ مختلفة في ذوات الاجسام وليست صورها الجسمية المتحدة مطلقا ولا هيولاتها المتحدة في العناصر بل صور اخرى

اعلم ان ههنا شكوكا لابد من دفعها وننبه على تحرير النحو الاول لاسياق الكلام فيه تحرير النحو الاول من طريقي اثبات الصور النوعية

وذلك من جميل الا ان يدل ان الهيولى متقومة بالصورة الجرمية فلو كان هناك صورة اخرى طبعية تقوم بها لزم ان تقوم بها الصورة بين الجواز

ممتنع لبطلان اللازم مطلقا وانما الممتنع تقوم المادة بصورتين من حيز واحد بحيث في درجة واحدة واما اذا كانا من حيزين بان يكون

نوعية فان الجرمية تصيرها متممة استعدادا لتحصلها جسما مطلقا والنوعية تصيرها ذات مبدء جميل مستد بيد ذاتها

او كانا في درجتين ان كانا من حيز كما في المركبات فان هيولى العناصر متصورة بصورها الطبعية وتلك الصور باقية

فيها عند التركيب يكون مجموع العناصر الممتزجة بهيولى ثانية للبعض عليها طبيعة اخرى في درجة ثانية والحاصل مختلف بالحقيقة في كل ما

صورة العنصر البسيط بل صورته الجنسية من حال صورة المركب اعلم ان الجرمية متقدمة في تقويم الهيولى على الطبيعة

والحق عكسه فانهما وان كانا طبعيتين محصلتين لنوعين بين غير ان الجرمية سبب لتحصل الجسم المطلق والطبيعة سبب لتحصل نوع منه لكنها

انه يجوز ان يكون اختلاف انواع الاجسام بالاعراض دون الصور وامتناع دخول الاعراض في تقوم الجواهر مطلقا ممنوع

نعم تقوم الجوهر بعرض تقوم به محال للزوم الدور ضرورة تقدم الجزء على الكل المحال على اكمال الاقوية بجوهر بعرض لا يقوم به هذا لكن

المتقوم بمتشابهات وبهيئة عرضية تقوم بها اذ اللازم حينئذ تقدم جزء على آخر والجواب انه يلزم تقدم الجوهر بالعرض وان لم يكن محالا مطلقا لكنا

لكن الفطرة السليمة التي لم تتدنس بظلمة ملكة الجدال عليها لا تنشرح لتجويز ان يحصل من تقارن مقولتين متباينتين لا يتقوم الجوهر

وشيء من مقولات العرض ماهية حقيقية وحدة ذاتية ونوع متحصل طبيعي نعم ربما يحصل منهما وحدة اعتبارية ونوع صناعي

لكفاية المشاهد للفوريتي والصناعي في ذلك ولذا لم تستصف المركبات في برهان اثبات الصور النوعية بالطبيعة ويجوز دخول الاثر

في قوله نفيا لطبائع ونشخصها والتعقب في ذلك كلاما مشقوق التحول الثاني لا ما سياق الكلام فيه نوعيه بتجاه الثاني من طريقي اثبات

النوعية وذلك التقايس من وجهين الاول انكم تستندون الحكم باختلاف الآثار واللوازم على صور مختلفة فان احتج اختلاف الآثار

الى الصور فليحتج اختلاف الصور النوعية الى صور اخرى مختلفة ليستند اليها اختلاف الصور التي اثبتموها وهكذا الى ما لا نهاية

ويلزم التركيب مما لا يتناهى والجواب ان الافلاك تختلف في المواد بالماهية فاختلاف صورها مستند الى اختلاف

موادها بلا حاجة الى صور اخرى والعناصر وان اتحدت في المادة لكن اختلاف صورها يستند الى اختلاف استعدادات مادتها

بحسب الصور السابقة المتعاقبة ومن ههنا يحتاج في انتظام امر عالم الكون والفساد الى مادة ازلية تتوارد عليها صور متعاقبة

بحسب استعدادات مختلفة في زمان غير متناه بحركة دورية […] حركة ارادية لا يمكن استناده الى الواحد البسيط الحق

جل مجده الا بتوسط جوهر عقلي فسبحان من نصب المعقول مرقاة من حضيض هيولى عالم الكون الى اوج عرش السر […]

تدرك سلسلة الوجود على ما هي عليه فان قلت لم لا يجوز ان يستند اختلاف اللوازم والآثار في الاجسام […] الى ما يستند اليه

اختلاف الصور من غير توسط ونترفع الصور من البين فانها لكما ذكرتم فصلا قلنا اذا قصر اللحاظ على ذوات الاجسام

الانواع وجد لبعضها نحو اقتضاء لبعض من الآثار واللوازم دون بعض آخر منها مضادا للاول لبعض آخر من الاجسام

بالعكس فلا يمكن استناده الى القوابل لان القوابل لا تكون مقتضية والكلام فيما تقتضيه الآثار المختلفة بخلاف الصور

الفلكية اذ ليس هناك من القوابل اقتضاء لها اصلا وانما الاقتضاء من جهة وجود المفيض لتخصص قابليات المواد وكيفية التخصص

الفيض وان لم يكن من جهة المواد اقتضاء اصلا فالمواد تصلح لتخصصات الصور دون اقتضاء الآثار وكذا لا يمكن استناد

تلك الآثار الى الاستعدادات لان تلك الاستعدادات خارجة عن ذوات الاجسام ومبادي تلك الآثار لا تكون خارجة

عنها لان الامور الخارجة عند قصر النظر على ذوات الاجسام مطروحة واقتضاء الآثار ثابتة بخلاف الصور العنصرية فانها

[…] من حيث ثبوتها للاجسام العنصرية وانما بالقياس الى المادة فيمكن استنادها الى الامور الخارجة لا اذا قصرنا

اللحاظ على المادة لم نجد لها اختصاصا بشيء من تلك الصور وفي قولنا نحو اقتضاء تلويح الى ان المقتضي الجاعل ليس

هو الجسم او صورته بل المبدأ الفياض لتلك الصور وسائر الكمالات وشرائط الاعتبار […] والاجسام قوابل من جهة موادها

وروابط من جهة صورها الثاني ان الجسم الواحد كالماء او عنصر آخر آثارا او لوازم متكثرة مختلفة متضادة حتى لا […]

حتى لا يكون الصدور بها في درجة واحدة فلو استندت الى الصورة فاما ان تستند الى صورة واحدة وهي لا تستبد بذلك الشخص
منها الصدور الكثير عن الواحد البسيط او الى الصورة تتشخص بالمادة او دونها فيتوقف تشخصها بها تقدم المادة الواحدة بازيد من صورة في مرتبة
في درجة واحدة والجواب انها تستند الى صورة واحدة لكن لا من جهة واحدة بل بشرائط وجهات مختلفة مثلا انها تقتضي الحسم
بشرط الكون في غير المكان الطبيعي والسكون بشرط الكون فيه والحيز بعد انضمام الجسمية والشكل بضرورة تناهي الابعاد مع قبول المادة للانقطاع
وقس عليه ونحن نجاهد منعنا صدور الكثير عن الواحد بدون اعتبار شرائط وجهات مختلفة واما مع اعتبارها فلا بل نقول ان الكل تنقل
عن الواحد الاول الحق تعالى واثبات استناد بعض الهيولى بلا واسطة وشرائط لقبول الفيض منها اولا وبعضها بواسطة
وسائط وشرائط ولا يحصل في صدورها تخصيص بمادة او موضوع مخصص اسمه صدور الحوادث بحدوث ولا يخفى من كلامه الاشارة الى ان
الى الصور ليس من قبيل الاستناد الى العلل الجاعلة

فصل في ترتيب الهيولى والصورة في سلسلة

قلت كانك تعد ما تبين حق آه اقول لما ثبت ان الصور الجسمانية باسرها مستندة الى العقل الفعال في مادة قابلة
لها وقد علمت ان الشيء لا يمكن ان يحتاج في اخر الاوجه الى حاجة ذاتية ظهر لك ان الصورة مفتقرة الى المادة افتقار المعلول
الى العلة القابلية من غير احتياج الى برهان اخر وانما تعرضنا في الصور بلفظ الجمع الدال على الافراد لما سيتضح لك عن قريب ان
قد علمت بان المادة انما هي في حد ذاتها القوة المحضة اذ لا شيء يمتاز الجوهر القابل لو كان لها مع القوة جهة فعلية لكانت مركبة من مادة
وصورة لا مادة اولى وانت تعلم ان الموجود بالفعل لا بد وان يكون متحصلا وانه لا يكون شيء موجودا بالفعل في ذاته بالقوة
ولم يلحقه تحصل من خارج فاذا كان في حد ذاته بالقوة يحتاج في الوجود الى تحصل خارج عن جوهر ذاته يحصل له
ولا يحتاج اليه كما ان الجسم يستلزم الاين ولا يحتاج اليه فان الجسم متحصل في ذاته فيمكن ان يوجد من غير افتقار الى الاين
ويستلزم الاين ويشبه بخلاف المادة اذ ليس لها تحصل في ذاتها وانما لها مجرد القوة فكيف تستقل في الوجود بدون
حتى تستلزمه فتقوم به بالفعل فظهر ان الهيولى ايضا مفتقرة الى الصورة واذا ثبت الحاجة من الجانبين فنقول ليس شيء منهما
بمفتقر في نفس ماهيته الى الاخر حتى يكون شيء منهما متقوما بجوهر حقيقة الاخر اذ لا جزئية بينهما بل احدهما حال في الاخر
والعلم ان الهيولى مادة الا بتكلف شديد وتعقل المادة جوهرا لا تعقل العلم من غير ان ما تستند اليه بان يكون
لا شيء منهما تنفصل لا يحيث وقد صح بذلك عدم انفصال احدهما عن الاخر وامكان ذلك مما لا حاجة لنا في اسلوب نسلكه في هذا الباب
ولذلك لم تتعرض له في المتن بناء على ان ذلك ظاهر من ثبوت الافتقار منهما اذ لا افتقار لشيء من المتضايفين

١٣

الى الآخر بل الحاجة في الحقيقيتين لكل منهما الى محل الآخر وفي المشهورتين اعني اللذتين المأخوذتين مع الوصفين للوصف من كل

الى الذات من الآخر فالحاجة اذن بين الهيولى والصورة انما هي في الوجود فقط ثم انه يستحيل ان يكون الحاجة من الجانبين

في وجود ذات كل الى ذات الآخر لان ذلك دور محال لا يقال حيثية الحاجة من جانب غير حيثية الحاجة من جانب الآخر فلا يلزم الدور

وذلك لان الحاجة من جانب الصورة الى المادة علة قابلية لها والحاجة من المادة الى الصورة ليست من حيث ان الصورة علة

قابلية لها اذ المادة لا تحتاج الى قابل لانها بسيطة ولا قابل للقابل الا انا نقول ان ذكرتم انما يفيد تعدد الحيثيتين التعليليتين في ذلك

لا يدفع الدور لان الحيثية تغاير في المحتاج والمحتاج اليه العلل باسرها متقدمة بوجوداتها على المعلول لانها فاذا كان سدى للذات من علة

الاخرى بايتها حاجة كانت تكون متقدمة عليها بالوجود فاذا كانت الاخرى اليها كذلك وان اختلف نوع العلية تكون هي ايضا متقدمة

بالوجود لا محالة على الاولى المتقدمة عليها فتكون متقدمة على نفسها وهذا اوضح بل مما يحل اشكال لزوم الدور بان حاجة الصورة

الى القابل ليست من حيث طبيعة الصورة مع قطع النظر عن الفردية بل باعتبار الفردية اما الصورة الجرمية فلانها انما تحتاج الى القابل

عليها بعينها والامكان عليها القسمة المقدارية عليها اذ القسمة المقدارية الانفكاكية كانت او وهمية انما تطرء على الفرد من حيث انه

فرد دون الطبيعة من حيث انها طبيعة واما الصور النوعية فلسنا نعني بها هاهنا الا على التي الجسمانية لا انا لا نشمل الحقائق المفارقة

فان الصور قد يطلق عليه الصورة حيث انها كانت اذ انها صورة مجردة لا تحتاج في الوجود الى قابل ان الصورة لكن نفس المادية يحتاج في

فان الصورة صورة احد جزء الماهية واذا كان كذلك ليست الصور النوعية تحتاج الى القابل فانها بل الا بحسب

فاحتياجها الى القابل على نحو احتياج الصور الجسمية باعتبار الفردية دون الطبيعة فالصورة مطلقا من حيث كونها

لا من حيث طبيعتها انما تحتاج الى مادة تقبلها متشخصة الا القابل ان ذكرتم انما يدل على ان الثابت بالدليل انما هو احتياج

حال عن ضمير المفعول في قوله تقبلها ١٢

الى المادة لا احتياج طبيعة الصورة لكن لا يلزم منه انتفاء احتياج الطبائع وعدم الثبوت لا يوجب ثبوت العدم لانا

سلمنا ذلك لكن فيما ذكرنا كفاية في دفع لزوم الدور ثم انه لما لم يثبت حاجة طبيعة الصورة الى المادة وثبت حاجة المادة اليها

حاجة طبيعة الصورة الى المادة كيلا يلزم الدور فان قلت كما ان الصور المتشخصة تحتاج الى المواد كذلك طبائعها ايضا وقد اعترفتم

لا يكون لا حاجة ذاتية بحيث يكون الطبائع المحتاجة الى المواد في الوجود قلت الحلول ان يكون الحاجة ذاتية في عرضية من البراهين في مرتبة

الجنسية او النوعية او مرتبة الفردية فحلول الفرد وان استلزم حلول الطبيعة النوعية والجنسية لكن لا يستلزم الحاجة باعتبار وجود الطبيعة في نفسها

ان طبيعة الصورة حالة في المادة كذلك طبيعة الجوهر التي هي جنس الصورة وعدم استلزام حاجة طبيعة الجوهر الى المادة في الوجود لا ينازع الوهم فيه العقل فان قلت

كيف يستلزم حلول الفرد حلول الطبيعة ولا يستلزم حاجة الفرد الى المحل حاجة الطبيعة اليه قلت اذا حل فرد من الطبيعة فالحاجة
الى المحل ان كانت ناشئة من جهة الفردية لكن الحكم بالحلول كما يصح على الفرد يجب ان يصح على الطبيعة لكونها جزء من الفرد عقلا
باعتبار وتتحد به في الخارج وفي العقل ايضا باعتبار وحلول الشيء في شيء بدون حلول جزئه او بدون حلول ما يتحد به ايا ما
حتى لا يكفي في حلول الشيء حلول بعض الاجزاء ولذا لا يجوز ان يقال ان الجسم حال في مادة الا ان يعني به الصورة واما حاجة الشيء
الى الشيء بدون حاجة الجزء او بدون حاجة ما يتحد به باعتبار غير اعتبار كونه محتاجا فمما لا سترة فيه فان الشيء يحتاج الى ما هو جزئه
والى ما يتحد به باعتبار ويتحد به باعتبار الفرد وذلك الجزء لا يحتاج الى الفرد فان قلت اذا جوزتم حلول الطبيعة المتحققة في ضمن الفرد في محل
باعتبار الحاجة اليه من حيث الفردية لا من حيث الطبيعة لم يثبت الحكم بلزوم حلول الصورة في المادة على العموم قلت نحن وان جوزنا
حلول الطبيعة باعتبار الحاجة الى المحل من حيث الفردية دون الطبيعة لكنا انما نعني بالفردية تشخصها لا خصوصها فبينهما بون
لمنع الفردية هي مرتبة الماهية النوعية المشخصة باي تشخص كان مخلوطة بلوازمها في الوجود ومتلبسة بعوارضها الباقية الا بتشخص
موجودة ويتم اذا ثبت حلول طبيعة نوعية في محل في الجملة وجب حلولها فيه مطلقا في ضمن اي فرد وجدت اذ من ماهيتها الخاص مطلقا
ولا اسيرة تخصصها بخلاف الطبيعة الجنسية فانها اذا حلت في محل فلا يجب من ذلك حلولها مع باقيها لانها غير متحصلة بنفسها
ولا يمكن ان توجد الا اذا تحصلت بفصل فجاز ان تعرض لها حاجة الى المحل لا من حيث هي هي بل من حيث خصوص فصل
معين كانت الحاجة في وجوده ذلك الفصل والنوع المتحصل او في وجوده لازم للفصل او للنوع دون الجنس فيتحصل بفصل اخر
بفصل اخر لم يحتج الى المحل فلا تحل فيه واما الطبيعة النوعية فهي متحصلة بنفسها فلو لم تحتج في وجودها او في لازم لها في الوجود
محل وجدت قائمة بذاتها ولم يكن حلولها في المحل اصلا ولا يجوز ان يحتاج الطبيعة النوعية اذا تشخصت بتشخص الى المحل
تحل فيه ولا تحتاج اليه اذا تشخصت بتشخص اخر فلا تحل وذلك لان التشخص ليس امرا موجودا ينضم الى الماهية في الخارج
الى المادة فيتركب منها الشخص تركيبا خارجيا كما يظن قوم ولا امرا يتحد مع الماهية في الخارج اتحاد الفصل
منهما الشخص تركيبا عقليا والجزءان يتحدان في الخارج كما ظنه اخرون بل قد عرفت انه ليس في الوجود الا الطبيعة الفاقدة
من جاعلها فينتزع العقل منها التشخص من حيثية فيها بها تمتاز عنه وارتباطها به فاذا تشخصت الا بجعل الجاعل في وجودها
ذاتها ولوازمها فانحصرت لا في محل فكيف يمكن ان تحتاج الى المادة وتحل فيها بعد ذلك من تلقاء تشخص يعتريها
منها باعتبار جعلها وانها سبيل الى ما ليس من الاصول ان تكثر افراد الطبيعة من جهة اختلاف القوابل فان كان

بدون ملاحظة الحلول في القابل لها فالتشخص يكون منحصرة في فرد ولا تصور هناك تعدد حتى تحتاج تارة دون اخرى وان
لم يكن لها تشخص الا بالحلول فاحلولها في المادة فكيف تستند احتياجها الى المادة المتقدمة على حلولها فيها الى التشخص المتحقق عندها
حلول طبيعتها في الجملة وان اقتضى احتياجها من حيث وجود نفس الطبيعة الى المحل حتى يجب ان يكون حلولها ناشئا عنه
لكنا نقضي احتياجها اليه لوقوع اللازم من لوازمها في الوجود ومن ههنا صح ان يقال ان المراد بالحاجة الذاتية في قولهم الحلول
لا يكون الا لحاجة ذاتية ما يعم الحاجة باعتبار وجود الماهية او باعتبار لازم مستند اليها وبالجملة لا يجوز اختلاف الطبيعة النوعية
في الحلول وعدمه بحسب الافراد فاذا ثبت حلولها استلزمت المحل لذاتها واحتاجت اليه باعتبار سنخ الفردية مطلقا وهذا الحكم جلي بديهي
تحتها الصورة على انك قد علمت ان برهان اثبات المادة يقتضي حاجة الصورة في مطلق الفردية اليها وايضا قد علمت
لزوم الحلول لها من جهة احتياجها في التناهي والتشكل اللازمين لها الى المادة فان قلت يجوز ان تحل الطبيعة لا لحاجة
الى المحل في وجودها في لازم لها في الوجود مثلا بل لان الطبيعة تقتضي الحلول فيه قلت هذا وان لم يقدح في عموم الحلول لزوم المحل
لكنه فاسد لان الحلول ليس كمالا تطلبه الطبيعة بالذات بل نقص يلحقها في الوجود من ضرورة حاجتها في وجود نفسها او في وجود لازم
الى محل تتقوم هي او لازمها به فان لم تحتج مثلا لم يجز ان تستدعي هي حلولا او لعرضها ذلك من خارج فيحصل من ذلك ان كل فرد
من الصورة من حيث انه فرد مطلق لا من حيث انه هذا الفرد محتاج في وجوده الفردي الى طبيعة المادة بل الى فرد ما منها اليه فرد
لان الحال يتشخص بتشخص المحل بالطبع والمحل المتشخص بالطبع حاملا للتشخص من الحال فبين المتشخصين تلازم لكن الحال المتشخص محتاج الى المحل
المتشخص محتاج اليه فاذا اعتبرت الصورة من حيث مطلق الفردية كانت محتاجة الى المادة من حيث هي ومن حيث مطلق الفرد
ايضا اذ متى تعين الفرد المطلق من الحال لا يحتاج الى فرد مخصوص من المحل اما اذا اعتبرت من حيث خصوص الفردية كانت
محتاجة الى فرد خاص من المادة ضرورة ان تعين الحال بتعين المحل الا ترى ان هذا الفرد من الصورة لا يمكن ان يوجد الا بما
من المادة المشخصة فتحتاج اليها من حيث هي هذه المادة هكذا بيان الحاجة في جانب الصورة واما المادة فهي بما هي مادة
وبما هي مادة ما او هذه المادة تحتاج في الوجود الى الصورة من حيث هي صورة لا من حيث هي صورة ما او هذه الصورة
اعني ان المادة من حيث الطبيعة ومن حيث الفردية بعمومها او خصوصها محتاجة الى الصورة من حيث الطبيعة لا من
بعمومها او خصوصها وذلك لتأخر الصورة من حيث الفردية على العموم او الخصوص عن الهيولى من حيث الطبيعة
فلو عادت من حيث الفردية على العموم البتة وعلى الخصوص ان اعتبرت الصورة الا على ان الصور الشخصية

١٧

في العناصر تتبدل مع بقاء الهيولى بشخصها ولا يمكن ان يزول العلة ويبقى المعلول باقيا فلا يكون الصورة الشخصية بخصوصها
علة للهيولى باي جهة اخذت فالمعلولية للهيولى بالحيثيتين اعني حيثية الطبيعة وحيثية الفردية بل الحيثيات فالمعتبر كل من مطلق
وخصوصها الشخصية حيثية برأسها والعلية للصورة بحيثية الطبيعة دون حيثية الفردية مستحجبا فضلا عن خصوصها هذا تمام الكلام في
تعيين المحتاج والمحتاج اليه من الجانبين حتى ينحسم مادة شبهة الدور ثم لا خفاء في ان نوع العلية من جانب الهيولى بالنسبة الى الصورة
هي القابلية الخارجية التي تكون للمحل بالنسبة الى الحال واقدمية العلية في الوجود لا العلية التي تكون للجزء المادي من المركب بالنسبة
اليه والعلية القابلية مطلقا لا يكون علة اخرى غير القابلية لا فاعلية ولا غيرها ولما كان موضع الاشتباه هو كونها فاعلية وما يجرى
مجراها صرح بنفيها خاصة نصا وذلك ليس لا كمال عنده فوق هذا ان رجعت الى تجويز كونها علة اخرى سوى الفاعلية ولا يكون لك
من هذا ان المراد بقولهم ان علة تشخص الصورة هي المادة وان كل نوع يحتمل شخصا ساكينة فانما يتشخص ويتكثر بالمادة ان يكون المادة
يحتاج اليها من حيث انها تقبل الصور الشخصية المتكثرة بالعدد لا من حيث انها تفعل التشخص او يكون لها شركة في الصنع
بل الفاعل للتشخص هو مفيض الوجود الخاص اما الاعراض المكتنفة بالمادة فهي مشخصات بمعنى انها امارات التشخص ولوازمه
كما مرت الاشارة اليه لا انها هي الموجبة لامتناع فرض الشركة نعم ربما يعتبر التشخص لا مجرد الطبيعة المتنفية الآبية عن الشركة
بل مخلوطة مع اللوازم ماخوذة مع الاعراض الباقية بمقياساتها كما لوحنا اليك ويعتبر الطبيعة المنوعة الجنسية بتهيئتها بالنسبة
الى الاشخاص بالمعنى الماخوذ لا بشرط شيء متحدة معها في الوجود واذ اعتبرت على هذا النحو يكون لتشخصها تلك الاعراض الى الانواع شبيهة بنسبة
الى الاجناس وتكون تلك الاعراض من مقومات الهوية الشخصية ومن متممات العلة الفاعلية للتشخص اللازم واما نوع العلية
من جانب الصورة فقد عرفت انها ليست من علل الماهية للهيولى ولا بالقابل اي المحل اما مر انك قد عرفت ان عليتها انما
هي من حيث الطبيعة فهي من هذه الحيثية لا تصلح ان تكون جاعلة قريبة او بعيدة او آلة مطلقة للهيولى الشخصية ولا للهيولى
الا انها لا تصلح ان تكون جاعلة او آلة للهيولى الشخصية فلان الصورة من هذه الحيثية واحدة بالعموم لا بالعدد اعني انها
ليست شخصية بانفها عن نوع الشركة بل هي محتملة للاشتراك فيها والواحد بالعموم لا يصلح لان يكون جاعلا او آلة مطلقة
للواحد بالعدد كالهيولى الشخصية فان تشخص المعلول انما هو من تلقاء جاعله وكيف تسوغ الفطرة السليمة ان يكون المجعول
المصنوع اقوى في التحصل من جاعله المفيض و آلاته المطلقة واعني بالآلة ما يتوقف الجعل عليه توسطه بين الجاعل وما يجعله
من غير تاثير له فيه وبطلانها ان لا ايثار لها في ذلك غير ما حكيناه في وجوب وحدتها بالعدد عند وحدة المجعول بالعدد

17

حاكم الجاعل فكيف يتشخص الاثر مع ابهام المتوسط الموصل للتاثير اذ عند ابهامه لا يتعين التاثير فضلا عن الاثر واما انها
لا تصلح ان تكون جاعلة او آلة مطلقة للهيولى المطلقة فلان الصورة من حيث الطبيعة لو كانت جاعلة او آلة مطلقة للهيولى المطلقة
لكانت الصورة الشخصية جاعلة او آلة مطلقة للهيولى الشخصية وليست الصورة الشخصية بجاعلة او آلة مطلقة للهيولى الشخصية
فليست الصورة من حيث الطبيعة جاعلة او آلة مطلقة للهيولى المطلقة اما بطلان التالي فظاهر اذ قد عرفت ان الصورة
الشخصية مفتقرة الى الهيولى الشخصية واما الملازمة فلان الجاعل والآلة للطبيعة هو الجاعل والآلة للفرد بالذات و
ان جاز ان يكون على الاطلاق جاعلا للطبيعة من غير اعتبار تشخصه ولا يكون جاعلا للفردية الا باعتبار تشخصها و
لان الماهية لا تصدر مرتين مرة مطلقة ومرة متشخصة بل انما تصدر متشخصة عن جاعل متشخص لكن العقل يحللها بحيثيتين مختلفتين
فاذا لاحظها من حيث هي من غير ملاحظة تشخصها وان لم تكن عرية عنه في الوجود فربما لم يتقبض بالم يرجع الى الفحص الغائر من
اسنادها بالمجعولية الى طبيعة مطلقة بدون ملاحظة التشخص ان لم يجوز ان لا تكون تلك الطبيعة مقرونة بالتشخص في الوجود
واما اذا لاحظها الماهية المجعولة من حيث هي متشخصة الفيض بمرتبة من صدورها عن تلك الطبيعة من حيث الا
بل يوجب اسنادها اليها من حيث انها متشخصة ثم النظر الواقعي يقضي بان الطبائع الامكانية محوجة لكل من الماهيات وتكلمها
الى جاعل واحد واجب بالذات متشخص بها فليس للعقل هنا ان يتسلط على ان يأخذه مطلقا تارة ومتشخصا اخرى واذا
بطل ما قصدنا ابطاله من انواع العلية بقي ان تكون الصورة من حيث طبيعتها علة غائية للمادة او شريكة للجاعل و
جزء من العلة الفاعلية من غير ان تكون آلة مطلقة اما كونها علة غائية فلسنا نستبعد كل البعد ان يكون حقا لكن نظرنا ههنا
في حاجة المادة الى الصورة من حيث ان الصورة محصلة لها وحاجة الشيء في الوجود الى محصله ذاتية لا بواسطة واما
حاجته الى العلة الغائية فبواسطة انها في تحققها علة لعلية سائر العلل حتى لو صح ان يكون الفاعل مثلا فاعلا بدون
علة غائية بل يكون صدور الفعل عنه على نحو العبث البحت كما قد يتوهم جواز ذلك كان سائر ما يحتاج اليه من العلل
حاصلا من حيث هو علة لم يكن الى الغائية افتقار اصلا فلعلك قد لاح لك ان الصورة شريكة الجاعل للمادة
في تقويمها وتحصيلها بالفعل والفاعل القريب لها يجب ان يكون نور الفيض عن بارئه الحق سريانه في المادة في ذاتها
وفعله المتقدم عن الصورة بحيث يلزمها في الوجود والحلول في مادة تقدم عن ذلك المفارق ويتقوم
بالفعل باعانة من الصورة في تشخص الصورة بها لحاجة المادة الى الصورة من حيث انها

١٨

19

معية للمفارق في وجود المادة عنه بالفعل الى المفارق من حيث انه الاصل في افاضة الوجود من حيث ان وجود الصورة
التي باعانتها يصدر المادة ايضا منه وان كان ربما يحتاج الى مخصصات ومعدات كما قد عرفت فالعلة الفاعلية للمادة
تتم باجتماع المفارق مع الصورة من حيث هي صورة وهذا المجموع باق ابد الابد لبراءة المفارق عن الزوال وتعينها كالمادة
حتى يكون فيه قوة قبول للزوال اما الصورة فهي وان كانت تزول في عالم الكون والفساد ولكنها انما تزول الى بدل عاقب
فمنصب البدل لتقيم المادة بالبدل والبدل بما يشارك الصورة الاولى ليعاون على اقامة المادة وبما يخالفها يجعل المادة بالفعل
جوهرا غير الجوهر الذي كان بالعلة الاولى وبالجملة فالزائل هو الصورة من حيث هي هذه الصورة لا من حيث هي صورة
فالزائل غير المعين والمعين غير الزائل واورد الشيخ له نظيرا فقال ان الاضاءة والانارة انما تحصل من سبب
مضيء ومن كيفية لا تبقيها بجعل الجسم المستنير قابلا لان لا ينفذ فيه الشعاع ولا ينعكس ثم تكون تلك الكيفية ملقية
على خاصة غير الخاصة التي تقيم كيفية اخرى من الالوان ويجب ان لا يناقش فيما لفظنا به من نفوذ الشعاع
وانعكاسه بعد انك بالغرض للتعبير انتهى وبالجملة المقيم المفارق وتحفظ الهيولى الواحدة بالشخص بالصور المترادفة
لمن يمسك سقفا بعينه بدعامات متعاقبة يزيل منها واحدة فواحدة ويقيم اخرى بدلها لا يقال الصورة من حيث
هي صورة واحدة بالعموم فكيف يصح ان تكون علة للواحد بالعدد ولانا نقول انما يمتنع ذلك في العلة الجاعلة والالة
لا في مطلق العلل لانا نقول ايضا اذا كان الواحد بالعموم شريكا للجاعل خرج العلة التامة والفاعل المستقل
بالتاثير عن الوحدة بالعدد ولا شك ان المعلول مستند في وجوده وتشخصه الى العلة التامة وفائض عن الفاعل
المستقل فكيف لا ينقبض العقل من تسويغ كون درجة العلة التامة والفاعل المستقل منحطة في التحصل
عن درجة المعلول لانا نقول ان اريد بالعلة التامة جميع ما يحتاج اليه المعلول من العلل او بالفاعل المستقل
مجموع الفاعل وما هو من متمماته من الالات والمعاونات فلا نسلم استناد المعلول في الوجود والتشخص بالذات
والقصد الاول الى العلة التامة ولا اقتضائها كذلك عن الفاعل المستقل بالتاثير وان اريد بالعلة التامة العلة الجاعلة
التي تمت بالتاثير بانضياف سائر العلل اليها من خارج وبالفاعل المستقل الجاعل الذي استقل بانضمام
ما يتم به فاعليته زائدا عليه فالواحد بالعموم اذا شارك الجاعل الواحد بالعدد فلا نسلم انه يخرج العلة التامة
والفاعل المستقل بالمعنى المذكور عن الوحدة العددية بل يجعل الواحد بالعدد تاما في العلية مستقلا بالتاثير

ثم الواحد بالعموم فيما نحن فيه منه ما انحصر نوع حدته العامة في فرد كل من الصور النوعية للافلاك فان كلا منها

بطبيعتها النوعية مقومة لهيولاها ونوعها منحصر في فرد ومنه ما ليس كذلك كالصورة الطبيعية للعناصر فانها

مقومة لهيولى العناصر الواحدة بالشخص من حيث ان للصورة العنصرية طبيعية جنسية تحتها انواع

وانواعها ايضا لا يجب ان ينحصر كل منها في فرد اذ لا مانع هناك من القسمة الانفكاكية ولا شبهة في ايجابها تكثر الافراد

وكذلك الصورة الجسمية مطلقا فانها بطبيعتها النوعية المشتركة في الاجسام كلها مقومة للهيولى

هذه حال الصورة واما المادة فاذ لا قابل لها وتكثر افراد نوع واحد انما يتصور فيما له قابل يجب

انحصار كل من انواعها في فرد فهيولى كل من الافلاك نوع على حدة منحصر في فرد

وهيولى العناصر كلها شخص واحد انحصر نوعه فيه فعلة وجود الهيولى هي علة

تشخصها اذ الحال كذلك فيما لا قابل له وهذه المسئلة اعني مسئلة تقدم الصورة

من حيث الطبيعة لكونها شريكة للفاعل على الهيولى مطلقا وتقدم الهيولى

لكونها قابلة على الصورة من حيث الفردية المطلقة من بعض غوامض

حكمة الله تعالى المودعة في خلقها ومن غوامض حكمة

ما بعد الطبيعة ولعلك اختلست منها السر

الاخفى وفزت في تحقيقها بالقدح المعلى

تمت الدوحة الميادة

في حديقة

الصورة

والمادة

بسم الله الرحمن الرحيم

قلت تفصيل الكلي هو الذي لا يمنع نفس تصوره عن ان يقال على كثيرين ويقابله الجزئي والكلي من حيث هو كلي شيء وهو ما يدل عليه هذا اللفظ ومن حيث هو شيء معروض الكلية شيء آخر

كالانسان او الفرس فان الانسان مثلا والحيوان معروض فيهما الكلية فليس في نفسه كليا بل هو في نفسه هو وما يطرأ عليه بسببه [illegible] وليس من حيث هو واحد او كثير او لا موجود او معدوم او [illegible]

وذلك [illegible] ولا واحدا فيها والحيوان [illegible] خارج [illegible] اذ اقتصر الملاحظ على الانسان [illegible] ان يحمل عليه الا [illegible] او ذاتياته [illegible] الحمل [illegible] العرضي [illegible]

[illegible] خارج [illegible] السلب [illegible] التردد [illegible] الجواب [illegible] الحيثية [illegible]

[illegible] والاول سلب الثبوت [illegible] الحيثية [illegible] انتفاء كون ذلك الخارج [illegible] ذاتيا له [illegible] الثاني كون السلب [illegible]

[illegible] لو كان السلب فيه [illegible] ذاتيا [illegible] السلب من حيث انه سلب الحيثية وكان مناط صدق الحيثية [illegible]

[illegible] فان الحمل عليه من هذه الحيثية [illegible] الامر [illegible] الحيثية [illegible] ايجابا [illegible] ايجاب غير الذات [illegible] ايجاب سلب [illegible]

[illegible] **اقول** الكلي [illegible] على [illegible] وجوه فقال على ما هو مقول بالفعل على كثيرين وقال على ما يمكن حمله على كثيرين [illegible]

[illegible] عن ان يقال على كثيرين [illegible] تصوره [illegible] على كثيرين [illegible] على كثيرين بالفعل كالانسان [illegible] بالفعل [illegible]

[illegible] على الكثير [illegible] من حيث [illegible] تصوره بل [illegible] الصانع للعالم فهو كلي [illegible] الميزان [illegible]

[illegible] في معانيهم الكلي من [illegible] هو كلي شيء ومن حيث هو شيء [illegible] الكلية شيء آخر فانه من حيث هو كلي [illegible]

[illegible] كالانسان مثلا والحيوان كليا [illegible] الكلية كانه في نفسه ومن حيث هو هو ليس بكلي فان [illegible] الانسان [illegible] الكلي [illegible]

[illegible] الانسان [illegible] الحيوان والناطق والبعيدة كالجسم والنامي وليس هو في [illegible] او لا كثير او كذلك

[illegible] ذلك [illegible] ذاتياته والحيوان [illegible] من خارج [illegible] الانسان [illegible] الامر [illegible] الكثرة [illegible]

[illegible] يتصف الشيء في نفس الامر بالكثرة او [illegible] يتصف بها فان لم يتصف بها [illegible]

[illegible] من حيث [illegible] ذاته [illegible] ماهيته [illegible] في ماهيته وليس من الحيثية [illegible] انما هو ذاته [illegible]

[illegible] فليس لنفس الذات [illegible] على نفس الذات [illegible] الحمل [illegible]

[illegible] والحمل الاولي انما يصح [illegible] ذاتياته وانما يتاتى [illegible] الحمل العرضي [illegible] على ذاته خارج عن نفس [illegible]

[illegible] نفس الذات ومن [illegible] الذات او [illegible] الحمل الاولي بل الحمل العرضي [illegible]

[illegible] الحمل العرضي [illegible] فاذا [illegible]

[illegible] ايجاب امر خارج [illegible] من حيث [illegible] الحيثية [illegible] السؤال [illegible]

[illegible] الايجاب [illegible]

[illegible] السلب [illegible] ذلك الخارج المحمول [illegible] الموضوع [illegible] الايجاب [illegible]

[illegible] الايجاب [illegible] كون المحمول ذاتا او ذاتيا للموضوع [illegible] السلب [illegible]

[illegible] حيث هو ليس [illegible] الحيثية [illegible] الانسان [illegible]

[illegible] الثبوت فيكون [illegible] السلب [illegible] كون المحمول ذاتا او ذاتيا او لا يصدق مع الايجاب [illegible] السلب [illegible]

[illegible] الموضوع من حيث هو هو وذلك لان الحيثية [illegible] للسلب فيكون [illegible] فقد عرفت ان السلب من حيث هو سلب [illegible]

[illegible] لان [illegible] الحيثية [illegible] الموضوع [illegible] ذلك [illegible] الالفاظ [illegible]

[illegible] فيكون القيد [illegible] الى ثبوت السلب [illegible] القضية موجبة سالبة المحمول وقد عرفت ان الحمل [illegible] من حيث هو هو [illegible]

اولیا فانما یصدق حمل السلب علیه بهذه الحیثیة لو کان السلب ذاتیا او ذاتیا له اللهم الا ان یذهب الی ان السلب من حیث هو سلب یقبل التقیید کما هو ظاهر کلام العلامة
من اهل الصناعة فحینئذ یجوز ان یکون القضیة سالبة ثم اذا قید السلب ح بالحیثیة فالظاهر ان یکون مفاده ان الذات بهذه الحیثیة هو المصداق للسلب ولیس کذلک بل مصداقه
ما عرفت من انتفاء کون الامر المسلوب ذاتیا او ذاتیا فلا یکون مصداق السلب المقید ح ایضا ولا یکون السلب والایجاب المقیدان حینئذ متعینین فی طرفی النقیض ویمکن ان یراد بتقیید
السلب بالحیثیة کون الایجاب بهذه الحیثیة منتفیا ومصداقه ان الذات لیست بهذه الحیثیة مصداقا للایجاب فیرجع فی المعنی الی الاول ویکون التقیید بالحقیقة راجعا الی
الایجاب ویلزم فی النقیضین ان یصدق السلب حینئذ مقدم الحیثیة علیه فی اللفظ والرتبة مقدمة علیها انما هی اذا حوذی باللفظ معناه ومآل المعنی ههنا الی اثبات خبر
ما کلیت ما ذکرت انما هو اذا کانت الحیثیة قید النسبة واما اذا کانت من تتمة الموضوع کما قد یلوح من عبارة الشیخ فلا مجال اذ اراد والحکم علی الموضوع المقید بها بالایجاب
او السلب علیه ان یکون اداة السلب بعد تمام الموضوع فیکون لا محالة بعد الحیثیة وعلی ان یکون اداة السلب قبل الرابطة حتی لا یحتمل الحمل علی ایجاب السلب یکون الامر دائرا بین
النقیضین المتحققین بین انما یقدح فی التناقض التقیید للسلب الا التقیید للموضوع بقید مشترک بین الایجاب والسلب محیثه ما لم یصدق الایجاب لا بد وان یصدق السلب مع ان الحیثیة
مقدمة فی اللفظ بدون اداة النفی فی المعنی قلت اولا ان القید قد یعتبر ذات الموضوع مما تغایره بالذات فیؤتی به لیفید تعیین ذات الموضوع ثم ینسب المحمول الی ذات
الموضوع من غیر وجوب ان یکون له مدخل من جهة التقیید کما تقول زید عالم طویل القمیص المراد به تعیین العلم عن غیره الجاهل فلا یلغو القید وان لم یکن الحکم بالطول من جهة العلم وقد یعتبره
باعتباره عنوانه [illegible] فیفهم ان الحکم علیه من ذلک الاعتبار کان القید منبئا [illegible] اذا قلت زید من حیث انه عالم طویل فالقید یمیز زیدا من حیث انه عالم
[illegible] من الجهة فاذا لم ترد ان طوله من جهة علمه کان القید لغوا ولذلک لا یذهب الی عدم ارادة ذلک ونحمل الحکم بالکذب من حیث ان المفاد کون طوله من جهة
علمه والامر لیس کذلک اذا عرفت ذلک فنقول ان التقیید الموضوع ههنا بالحیثیة الدالة علی قصر النظر علیه والاغماض عن سائر ما عداه ان افاد ان البحث عن الموضوع
انما هو بهذه الملاحظة والحمل علیه وسلبه انما هو بهذه الحیثیة فیعود القید اما الی النسبة الایجابیة او الی السلب علی ما عرفت والا یکون التقیید لغوا فان عنی بالحمل الحمل العرضی
لم یصح الایجاب المعروف فی السلب البتة وان عنی الحمل الاولی لکن من غیر قصد دلالة الحیثیة علی ذلک فالصادق هو السلب وقد کان المقصود بالاتیان بالحیثیة هو التنبیه
علی اعتبار النسبة الحکمیة اولیة وهو حاصل فکان الحیثیة مصدرة مؤخرة والمتقدمة متدلا ما فقد ثانیا ان الموضوع مع قیوده مؤخر فی تحت السالبة من حیث المعنی البتة فان السلب
[illegible] الایجاب مناسب [illegible] هو کاتب وانا زید لیس هو بکاتب فهو وان کان صریحا فی السلب علی مصطلحهم لکنک لو نظرت فیه الی ورود السلب
علی التقیید الحیثیة [illegible] انه اذا ورد فی السؤال عن الانسان من حیث هو هو بین امرین خارجین عن الماهیة لا یخلو عنهما شیء من الاشیاء
بل یکون الشیء متصفا باحدهما البتة [illegible] فی ایجاب احد منهما کقولک احد الانسان من حیث هو هو کثیر او موجود من حیث هو هو معدوم او [illegible] بین ایجاب
امر غیر الذات والذاتی وبین ایجاب عدمه حتی یکون شقا التردید موجبتین احدیهما محصلة والاخری معدولة او سالبة المحمول لم یکن لهذا السؤال استحقاق ان یجاب عنه
الا بطلب التعیین لعدم وضع ثبوت واحد من ذینک الامرین او وضع صدق واحد من هاتین القضیتین والوضع المبنی علیه السؤال فاسد وکذا السؤال فلا یستحق
الجواب کیف والجواب اسعاف السائل بمطلوبه والمطلوب ههنا باطل فلا یصح ابطاله فان تفضل علیه باظهار ما لم یسأله وتنبیه علی جهله المرکب وعلی فساد الوضع الذی
بنی علیه السؤال فهو بسلب الشقین **قلت** ونقول مرة ان حیوانا او انسانا مخلوطا متحصلا بمادة وعوارض هو الطبیعی ولا ریب فی وجوده فی الاعیان وکذا شخص
النفس بارتسام صورة مشخصة فی قوة اما مادیة ولکن ان تعد من ذلک ان یرتسم فی النفس مفهوم کلی انما یصلح عنوانا للجزئی المادی کمفهوم المخلوط واذا کان الطبیعی
موجودا فالالهی اعنی الحیوان مثلا من حیث هو هو من غیر ان یعتبر شیء فیه او یعتبر معه اثباتا او نفیا موجود ایضا فانه ما جزء من الطبیعی او عینه اذ یعتبر تارة محصلا بمفهومه
لا کائن فی حیوانیته مسمی جسمیة وتقدیر جسمیة ان جاز ان تقارنه الف معنی من غیر ان یدخل فی تحصیل حیوانیته بل یکون خارجا عنها فیکون ح مادة متقدمة علی المجتمع
منه ومما قارنه غیر محمول علیه اخری مبهما یکون فیه جسمیة وتقدیر جسمیة من غیر اعتبار ان لا یکون فیه شیء آخر حتی انه کان فیه مع ذلک امر آخر کان المجموع حیوانا فیکون
بهذا المجموع محمولا علیه اما وجوده فی الاذهان فجلی وذلک اما بان یتعقل الحیوان من حیث هو ویلاحظ بهذه الحیثیة کما اذا حکم علیه بانه لیس من حیث هو هو بواحد ولا کثیر
واما بان یتعقل الحیوان ولا یتعقل معه شیء فیکون الملحوظ هو الحیوان من حیث هو وان لم یلاحظ الحیثیة واما بان یحلل ویتخیل الطبیعی واذ هو جزء من الالهی یکون موجودا
بوجوده فی الذهن ایضا هذا واما الحیوان بشرط التخلیة عن المعانی الزائدة والتجرد عن الاقتران بها [illegible] فلا وجود له فی الاعیان والا فاما ان یکون محمولا علی [illegible]
اجزئه منه فیکون منطبقا علی المادة ولواحقها او تقترن بها وقد فرض خالیا وعریا او علی ان لا یکون کذلک فیکون من المفارقات ولم یکن ان من الحیوان الا [illegible]
دون الحد علی انه وان تعری عن المادة ولواحقها یکون محفوفا بعوارض تخصه بما یوجد المأخوذ کذلک فی الذهن لا اقول ان الموجود فیه یصدق فی نفس الامر بالعراء مطلقا
حتی عن الوجود فی الذهن فذلک خلف من القول بل انه متصور بمفهوم الحیوان المجرد ومما یجعل عنوانا لاحکام حقة کما تقول انه لا یوجد فی الاعیان فان لم یکن [illegible]
صادقا علیه بنفسه بل من باطیل الایجادی بها شیء فی نفس الامر وانه بالایلاحظ معه شیء لا انه یلاحظ مع عدم معه فیکون منفردا فی الملاحظة حیث لم یصاحبه [illegible]
الملحوظیة عارض وامکان بملاحظة العقل ایاه ونحو ذلک عارض له **اقول** المفهوم الکلی کالحیوان والانسان یکون مأخوذا بشرط شیء ای باعتبار تحصله او

الا قرانه بامور هي مقومة للنفس من مفهوم او بلا شرط شيء اي بلا اعتبار تحصله بشيء ولا بشرط الاقتران بشيء او عدم الاقتران به او بشرط لا شيء اي جاعتبار عدم تحصيل شيء به وعدم الاقتران
فهذه احتمالات ثلثة ويحتمل لها واما الكل ما خوذا بلا شرط لكن لم يلاحظ بهذه الحيثية فيحتمل ان يكون هو ما خوذا بلا شرط والا يكون كذلك ثم الما خوذ بشرط شيء يسمى المخلوطة ايضا
والكلي الطبيعي حقيقية كالحيوان كان الشيء المشروط تحصيله بتحصله كالناطق فهو على النوع كالانسان وان اشترط مع ذلك تحصله بالمادة ولواحقها ايضا كان تعين الفرد كزيد وكذا
الكلي الطبيعي نوعية واشترط تحصله بالمادة ولواحقها فهو عين الفرد الفرد المادي المحسوس من الحيوان الانسان الطبيعي ولا ريب في وجوده في الاعيان وكذا في وجوده عند النفس فانه
وان لم يتجز ان يرتسم في النفس المجردة صورة المادية المحسوسة بها كالصورة الشخصية لم يمكن ان يرتسم في قوة النفس مادية كالحس المشترك او الخيال بحيث يطالعها النفس
فهو موجود عندها على انه ربما يرتسم في النفس مفهوم كلي لا يصلح عنوانا الا للجزئي المادي كمفهوم الحيوان المخلوط بالمادة المشروط بلواحقها فهذا المفهوم وان كان كليا مجردا عن المادة
ولواحقها لكنه لما كان عنوانا للجزئيات المحسوسة المادية الطبيعية فتلك الجزئيات موجودة في النفس اجمالا او بالقوة فيجوز لك ان تعد ذلك ايضا من وجود الطبيعي عند النفس واذا
كان الطبيعي المادي من الحيوان والانسان مثلا موجودا في الاعيان فالحيوان والانسان الالهي ايضا اعني الماخوذ من حيث هو هو لا بشرط شيء موجود في الاعيان والا
لم يوجد الطبيعي ايضا فانه اما جزء من الطبيعي او عينه وذلك لانه يعتبر تارة محصلا بالشيء يدخل فيه بل بنفسه بحيث لا يحتمل تحصلا بشيء آخر وذلك بان يعتبر الحيوان بحيث يتم
جميع ما به يكون فيه جسمية وتغذيه وحس فلا يحتمل ان يدخل معنى زائد على ذلك في تحصيل جوهره فيه اجماعا وان جاز ان يقارنه من خارج معنى على التبادل او الاجتماع
فيكون الحيوان ح بالقياس الى المجتمع منه ومن معنى آخر كالانسان المجتمع منه من الناطق جزءا او مادة متقدمة عليه فلا يكون محمولا عليه ويقال ان الطبيعة اقدم وجودا كما
الطبيعي ويعتبر تارة اخرى مبهما بحيث يحتمل ان يحصل في الوجود بشيء او اشياء يدخل فيه وذلك بان يكون فيه جسمية وتغذية وحس ولم يلاحظ اقتصار المعنى بهذا القدر بل كان
شيء فيه ما ذكر وامور آخر كالنطق وغيره كان المجموع حيوانا اذ فيه جسمية وتغذية وحس ولم يشترط في الحيوان ان لا يكون فيه غير ذلك فالحيوان ح بالقياس الى المجتمع منه
ومما يحل فيه ويحصله يكون جنسا متحدا معه محمولا عليه وقس على ذلك الفصل كالناطق فانه اذا اعتبر محصلا متحازا فانه كان صورة للنوع غير محمول عليه وان اعتبر مبهما غير متحاز
كان فصلا محمولا والنوع ايضا يعتبر بالقياس الى العوارض تارة محصلا فيكون ذاته مغايرة للمجتمع من الطبيعة النوعية والعارض واخرى مبهما فيكون كالجنس لمعروض لهذه المعاني زيادة
فيتبين انه اذا كان الحيوان الطبيعي مثلا موجودا في الاعيان فالحيوان الالهي ايضا موجود في الاعيان بل ذاتا بحيث يكون مادة للطبيعي فهو متقدم عليه في الوجود
من جهة حكم العقل واما وجود الالهي في الاذهان فكانه لا سترة فيه ويتصور ذلك على انحاء احدها ان يتعقل مفهوم الحيوان الالهي اعني مفاد قولنا الحيوان من حيث هو ملحوظا بلا شرط
ويلاحظ بهذه الحيثية كما اذا حكم عليه بانه ليس من حيث هو هو واحدا ولا كثيرا فيكون هذا وجود النفس مفهوم الحيوان الالهي وثانيها ان يتعقل الحيوان ولا يتصور معه شيء
لا داخلا فيه ولا منضما اليه من خارج فيكون الملحوظ هو الحيوان من حيث هو وان لم يلاحظ الحيثية فيكون هذا وجود الماهية قولنا الحيوان اذا الحيوان من حيث هو هو
بلا شرط عنوان له وحكاية عنه وثالثها ان يتخيل حيوان طبيعي كزيد وانه موجود من الالهي لا يكون الالهي موجودا الوجود في الذهن ايضا كما انه يوجد بوجوده في الخارج
ولا يعني يكون الطبيعي فردا للالهي انه فرد لهذا العنوان اعني قولنا الحيوان الالهي او الحيوان من حيث هو هو لا بشرط بل انه فرد ولم يصدق عليه هذا العنوان
هو نفس مفهوم الحيوان واما الحيوان بشرط لا شيء اعني بشرط الخلو عن المعاني الزائدة حتى لا يكون شيء منها داخلا فيه محصلا له ويشترط التجرد عن الاقتران بتلك المعاني حتى لا يكون
مقترنا بشيء منها اصلا فلا وجود له في الاعيان لانه لو كان فاما على سبيل ان يكون محمولا على الحيوان الطبيعي المخلوط او جزءا منه فيكون منطويا في ذاته على المادة ولواحقها
او مقترنا بها من خارج وقد فرض خاليا عنها في ذاته وعريا عن الاقتران بها من خارج هذا الحيوان الالهي فهو وان كان محمولا على الطبيعي باعتبار جزءا باعتبار آخر لكن لا يلزم منه خلاف
المفروض لانه لم يفرض خاليا وعريا بل لم يلاحظ منطويا ولا مقترنا وبينهما بون او على سبيل ان لا يكون محمولا على الطبيعي ولا جزءا منه فيكون من المفارقات ولم يكن له من الحيوان
الا الاسم ونحن لا نحد لانه لا يكون جسما ولا متغذيا ولا حساسا فيكون النزاع في وجوده نزاعا في امر من عالم المفارقات لطلاق عليه الحيوان باشتراك الاسم فقط لا في
وجود الحيوان الذي هو المعنى الجنسي ما ليس معتبرا بخصوص الاعتبار على انه وان كان حيثية عريا عن المادة ولواحقها لكنه يكون محفوفا الثبتة بعوارض فانه يكون موجودا واحدا
ومغايرا لما عداه الى غير ذلك من العوارض ثم ربما يوجد الحيوان بشرط لا في الذهن لا بمعنى انه يوجد شيء في الذهن ويكون حاصله هو موجود فيه خاليا وعريا في نفس الامر عن
جميع المعاني الزائدة على مفهومه فان ذلك باطل بالبديهة ونفس الوجود في الذهن والوحدة والمغايرة مما عداه بل الذي نعني ان يحمل عليه القول بوجود
الحيوان بشرط لا في الذهن ان احدا يتصور مفهوم الحيوان المجرد بشرط لا وربما يجعل عنوانا للاحكام كقولنا الحيوان بشرط لا لا يوجد في الاعيان فيكون العنوان
الحاكي للحيوان بشرط لا اعني نفس هذا المفهوم موجودا لا المحكي عنه لان العنوان اعني ما يصدق عليه انه بشرط لا في نفس الامر فانه لا يصدق هذا المفهوم على شيء بل
هو من الاباطيل التي لا يحاذي به شيء في نفس الامر وهو شيء بالتخيل انه موجود وبصورته لانها الثاني انه يلاحظ الحيوان ولا يلاحظ معه شيء من المعاني الخارجة عنه لا بد
عدم شيء معه حتى يرجع الى الاول فالملحوظ حينئذ في الملاحظة بحيث لم يصاحبه في الملحوظية عارض فهو عار عن العوارض في الملاحظة وان كان ما خالطه اهمل اياه وذكر
ذلك كالوحدة والمغايرة لما عداه عارضا له حينئذ لكنه ليس مقترنا بحسب الملحوظية الكان منفردا في نفسه ولا يوهمن ان ذلك ...
فليس الا ان كان كذلك ليس هناك الا تصور للحيوان من ... فرض شيء ... ما ذل الالهي ... موجود في الاعيان

ان هناك شيئا مع الجهة الكلية يكتسب وجودا في الاعيان كيف وانهم على ابهامه لا يتلبس بالوجود العيني بل الوجود العيني ملزوم للتعين والتعين يحجز ان يكون شيء بعينه مشتركا بين كثيرين بالحمل
اما بحسب الخارج فكأن يكون شيء في الاعيان شيئا هو الانسان او الانسانية وهو بعينه موجود لزيد وعمرو وبكر كالاب الواحد للابناء وكيف يسوغ من له حيلة سليمة ان يكون الانسانية واحدة
تكتنفها اعراض عمرو وتارة بعينها تكتنفها اعراض زيد فالطبيعة الانسانية من حيث هي بدون لحاظ الاضافات وان لم يكن الوجود ثابتا لها من هذه الحيثية اذ ليس عينها ولا داخلا
فيها يجوز ان يلحقها الوجود من خارج فاذا وجدت في مواد متكثرة فتكون انسانيات متخصصات لا انسانية مشتركة فيها يعرض لها الكلية اذا وجدت في الذهن فان الصورة
الانسانية العقلية اذا قيست الى اشخاص الانسانية محققة او متخيلة لم تختلف نسبتها اليها وكانت مطابقة لها بمعنى ان اي واحد منها احضرت صورته في الخيال اولا وانتزع
العقل معناه مجردا عن العوارض يحصل هذه الصورة بعينها فاذا تأثر النفس من احدها بهذه الصورة لم يكن لما تلاه تأثير جديد فهذه الصورة بقياسها الى تلك الكثرة كلية
لكنها من حيث انها متخصصة في النفس جزئية وتماثلها الصور المرتسمة من الانسان في نفوس اخر ولهذه الصورة صورة كلية هي بالقياس اليها مثل كل من تلك الصورة
بالقياس الى تلك الكثرة وكذلك لو فرضنا تلك الصورة العقلية لابهامها في الذهن وصحة حملها على كثيرين يكون كليا مشتركا بين الكثير **اقول** لما تقرر ان الالهي كالانسان مثلا بشرط
شيء لا موجود في الاعيان ولا مرية في انه كلي بمعنى ان الكلية عارضة له من خارج وانما نسبت اليه بمعنى انها ليست عينه ولا جزءا منه كما هو مذهب … الى ان الكلي
الموجود في الاعيان كلي اي موجود هناك بوصف الكلية والكلية عارضة له هناك فيجب ان يعلم ان ذلك باطل وان الكلية انما تعرض الاشياء في الذهن وذلك
لانه لو كانت الكلية عارضة في الاعيان لشيء كالانسان فهو بحسب وجوده العيني اما ان يكون مبهما او متعينا لا سبيل الى الاول لان المبهم على ابهامه لا يكون موجودا
في الاعيان ضرورة ان الوجود العيني ملزوم للتعين ولا الى الثاني لان المتعين لا يمكن ان يكون كليا لان الكلية تفسر بالمطابقة للكثير وقد تفسر بالاشتراك بين كثير فاذا فسرت
بالمطابقة فانما يعني بها مطابقة المثل لذي المثل على ما سياتي ومن البين ان الانسان او الانسانية اذا كان موجودا في الخارج لا يكون مثالا لزيد وعمرو مثلا فلا يكون
كليا بالمعنى المطابقي المذكور وبمعنى الاشتراك ومن المنكشف انه ليس كل اشتراك يوجب الكلية فالدار المشترك بين زيد وعمرو لا يكون كليا بل الشركة بالحمل لكن المتعين من
حيث هو متعين لا يحتمل الاشتراك بين كثيرين بالحمل اذ معنى الحمل هو الاتحاد والمتعين العيني لا يتحد باشياء متباينة كزيد وعمرو وبكر فقد تم المرام الا انه لما كان الانسان
الكلي مثلا محمولا على الاشخاص الانسانية باعتبار وجزءا منها باعتبار آخر جاز ان يتوهم ان الكلية تكون باعتبار الاشتراك بين كثيرين بالجزئية فنقول انه لا يجوز ان يكون الانسانية
موجودة بعينها في زيد وعمرو مثلا كالاب للابناء كيف يجوز من له فطرة سليمة ان يكون الانسانية واحدة بالعدد تكتنفها اعراض زيد وهي بعينها تكتنفها اعراض عمرو فيكون
هي بعينها متصفة بالبياض في زيد وبالسواد في عمرو وبالعلم بالشيء في هذا وبالجهل به في ذاك فان السواد والبياض ليسا من الامور الاضافية حتى يمكن اجتماعهما في شيء
ولا يضر ذلك في تقابلهما الا لاختلاف المضاف اليه واما العلم والجهل فهما وان كان لهما اضافة لكن تلك الى الشيء الذي يتعلق به العلم والجهل فاذا اتحد المضاف اليه
فيهما لم يجتمعا في امر واحد وقد يتوهم في الطبيعة الجنسية مثل ذلك حتى يكون حيوانية متقومة بالنطق في زيد وبعينها بالصهيل في هذا الفرس فيلزم ان يكون شيء واحد بعينه انسانا
وفرسا فاذا تحقق بطلان تحقق الكلية في الاعيان فلنتكلم على حل الشبهة الداعية الى توهم ذلك فنقول ان الطبيعة الانسانية من حيث هي بدون لحاظ اضافتها الى زيد وعمرو وتخصيصها
بكونها في هذا وذاك وان لم يكن الوجود ثابتا لها من هذه الحيثية اذ ليس عينها ولا داخلا فيها حتى يكون محمولا عليها بالحمل الاولي لكنه يجوز ان يلحقها الوجود من خارج فاذا وجدت في
مواد متكثرة تكثرت بتكثر المواد فتكون انسانيات متخصصة لا يكون شيء منها مشتركا وليس هناك انسانية واحدة مشتركة اذا تمهد هذا فنقول قول القائل ان الانسان من
حيث هو هو موجود في الاعيان وهو كلي فالكلي موجود ان اراد به ان هذا المفهوم اعني مفهوم الانسان المقيد بالحيثية موجود في الاعيان او ان ما يحكى عنه بهذا العنوان
من حيث انه يصدق عليه هذا العنوان اعني مفهوم الانسان في الخارج ولم يلاحظ معه غيره موجود في الاعيان فممنوع وان اراد به ان ما يحكى عنه بهذا العنوان موجود في الاعيان
وان لم يكن الوجود بحقيقته من حيث يصدق عليه هذا العنوان فان صدق الوجود عليه انما هو في الخارج وصدق هذا العنوان عليه انما هو في الذهن فمسلم لكن المحكوم عليه بالكلية
في قوله وهو كلي انما كان مفهوم الانسان من حيث الوجود في الذهن فمسلم لكنه لا يتكرر الحد الاوسط وان كان غير ذلك فلا نسلم صدق هذا واذ قد فرغنا من ذلك فنقول
ان الطبائع الانسانية مثلا انما تتصف بالكلية بحسب الوجود في الذهن وذلك باعتبارين احدهما اعتبار النفس الصورة الانسانية المرتسمة في النفس وثانيهما اعتبار المحكي
بتلك الصورة اعني مفهوم الانسان فاذا اعتبرت الصورة فهي كلية من جهة وجزئية من وجه آخر اما جهة كليتها فهي انها اذا قيست الى الاشخاص الانسانية الموجودة في الاعيان
او المتخيلة لم تختلف نسبة تلك الصورة الى تلك الاشخاص وكانت مطابقة لها بمعنى ان اي واحد منها اذا احضرت صورته في الخيال اولا وانتزع العقل معناه مجردا
عن العوارض حصل منه هذه الصورة العقلية بعينها فاذا تأثرت النفس من واحد من تلك الاشخاص ثم حصلت صورته في الخيال هذه الصورة العقلية لم يكن لما خلاه من تلك
الاشخاص تأثير جديد في ذات النفس وان احضرت صورته في الخيال … ذلك … منتقشة بنقش واحد فاذا ضرب واحد منها على الشمعة ارتسم فيها ذلك
النقش فان ضرب عليها خاتم آخر لم تتأثر الشمعة بنقش آخر وان سبق الى الشمعة خاتم … ضرب عليها اولا كان الاثر الحاصل في الشمعة بنقش ذلك النقش بعينه فهذه الصورة العقلية
منسوبة الى تلك الاشخاص الكثيرة كلية واما جهة جزئيتها فهي انها موجودة مخصوصة في النفس فتكون جزئية وتماثلها الصور المرتسمة من الانسان في نفوس اخر ولهذه الصور
الانسانية المرتسمة في النفوس صورة كلية اخرى تكون بالقياس اليها مطابقة لها مطابقة كل من تلك الصورة للاشخاص الانسانية واما اذا اعتبرت المحكي بها فهو ايضا … هي

مفهوم الانسان فهو ايضا كلي من جهة وجزئي من جهة اخرى واما جهة كليته فهو انه معقول بالفعل بصورة كلية مطابقة للكثيرين وقد عرفت معنى مطابقتها فالانسان الكلي حينئذ هو
المعقول في الذهن لا الموجود في الاعيان نعم يمكن ان يقال انه كلي بمعنى انه في نفسه بحيث ان عقله الذهن كان صورة كلية مطابقة او بمعنى انه وان لم يكن في الاعيان الا
متشخصا بتشخص زيد او عمرو او بكر مثلا لكنه مع ذلك بحيث يحتمل في نفسه ان يقارنه في الاعيان او في الاذهان تشخص آخر فيكون زيدا او تشخص عمرو فيكون عمروا فان
اريد بالكلية احدى هاتين فالكلي يكون موجودا في الاعيان واما جهة جزئيته فهو انه ربما يكون ملحوظا في الذهن بصورة جزئية غير مطابقة الا لفرد ويكون ملحوظا بتشخص ما وانه لابد
وان يكون في الاعيان ملحوظا بتشخص ما وان لم يكن شيء من تلك التشخصات اولى به بذاته **قلت تفصيل** المعنى الجنسي كالجسم والحيوان ليقال ان الحيوان مثلا جنس للانسان
مثلا واخرى انها مادة له وجزء منه والجنس محمول على النوع متحد به والجزء والمادة لا يحملان على المركب بل يقال انهما عليه الجنسية لاعتبار الجزئية آخر فالفرق بينهما انا اذا
اخذت الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق فقط اعني بهذا القدر كان الجسم بهذا المعنى محصلا في ذاته وان جاز ان يقترن معه معنى آخر كالنمو والحس يكون كل منهما خارجا
عنه غير منضم فيه داخلا محصلا له ويكون نسبة الجسم اليه نسبة المادة الى الصورة والى المجموع نسبتها الى المركب فلا يحمل على شيء من تلك ولا على المركب من الجسمية وشيء منها فان
كان التمام والانحياز في الوجود العيني مع عزل النظر عن ملاحظة العقل كان المعنيان الجنسي والفصلي مادة وصورة خارجيتين وان كان في ملاحظة العقل كانا مادة وصورة عقليتين في البسائط
الخارجية لا مادة وصورة لها الا عقليتين وان اخذ جوهرا كذلك من غير ان يتم المعنى بهذا القدر بل مما يلاحظ وجود هذا المعنى حتى لو كان هناك الف معنى يتحد في الوجود ويكون
المجموع جوهرا كذلك كان جسما كان الجسم حينئذ مبهما في انه [illegible] وجاز ان يعين هناك معان اخر لا على انها منضمة اليه من خارج بل نحو طالبة حتى اذا لاحظت الى شيء منها فانما لاحظ
على انك تعين [illegible] فكان الجسم مبهما بالقياس اليه سابقا ان يكون اياه وكان جميع تلك المعاني كالنامي والحساس محصلا لابهامه ويكون نسبة الجسم الا الى [illegible] منها نسبة الجسم
الى الفصل واما الى المركب من الجسمية ومن اي منها فنسبته الى النوع اما اذا اخذت الجسم محصلا بالفصل كالنامي متحدا معه كان عين نوع وقس على ذلك حال المعنى الجنسي
وغيره بالقياس الى العرضيات الا ان المعنى الجنسي حينئذ هو جنس يكون بالنسبة الى الفصول كالمحمول لا يتعين على اي معنى [illegible] معنى يتحصل حتى يتقرر بالفعل بخلاف النوع
بالنسبة الى العرضيات فانما يطلب فيه تحصيل الاشارة دون المعنى ثم يمكن جعل القانون الفارق بين الفصول والاعراض ان لم يتيسر لنا في كل ما يعرض علينا من الكمال
دراية انه على اي شيء القانون [illegible] في الفصول ام لا فالفصل بحسب ان التقسيم الحاصل بسببه [illegible] بحيث ادخل في احد القسمين يتجوز ان يخرج عنه ويدخل في الآخر فيكون كالنامي
[illegible] ثم التقسيم [illegible] لازمة [illegible] بعد الطبيعة المقسمة [illegible] ولا على الاول الا ان يكون خارجا والاخص فانكان [illegible] لا يكون التقسيم فصلا [illegible] كالذكورة والانوثة
فيما للانسان [illegible] المخصص الحيوانية [illegible] احدهما بالصورة دون آخر بل التقسيم [illegible] كالجنس لم [illegible] العام فيما [illegible] الخاص لا فانكان من جهة
خصوص المادة [illegible] من الاقسام [illegible] من جهة الصورة بحيث لا [illegible] الاقسام لم يكن فصلا كالذكورة والانوثة فيما للحيوان لما عرضت للمادة حرارة او برودة [illegible]
بها الذكورة والانوثة ولم [illegible] الانقسام من [illegible] اخرى من جهة الصورة بل كان من الذكر والانثى [illegible] وان لم يكن كذلك بل كان من جهة [illegible]
كالحساس [illegible] النفس [illegible] المادة لكن [illegible] من الانقسام [illegible] كالتغذي [illegible] الجسم من جهة المادة مخصصة [illegible] فيكون فصلا على انا [illegible] لا يكون
[illegible] الطبيعة بل [illegible] المعنى سابق عليه [illegible] بحيث [illegible] اخرى اولية [illegible] اقسامها مع اقسام [illegible] كان ذلك بالنسبة
[illegible] الامر الى تلك الطبيعة كان هناك كثرة وترتيب في الفصول ويكون الاخير فصلا [illegible] الطبيعة بعد فصل [illegible] كالناطق انما [illegible] الجوهر [illegible]
[illegible] ذلك بعد كونه جسما [illegible] لم يكن [illegible] الاعلى [illegible] لم يكن [illegible] ولم [illegible] فصلا كالناطق انما [illegible] الجوهر
[illegible] وذلك بعد كونه [illegible] وذلك بعد كونه جسما [illegible] الانواع والاجناس [illegible] الانقسام بالفصول جنس [illegible]
لا [illegible] الانقسام [illegible] العوارض فقط نوع **اقول** المعنى الجنسي كالجسم والحيوان [illegible] يقال [illegible] جنس للانسان [illegible] جزء منه ومادة له ولا [illegible]
الجنس [illegible] النوع محمول عليه والجزء [illegible] على ما [illegible] الكل المركب منه ومن جزء آخر [illegible] المادة لا [illegible] بالنسبة اليه اعم
[illegible] المادة [illegible] المركب منها ومن الصورة [illegible] الصورة لانها جزء من الاول [illegible] المادة [illegible] باعتبار
[illegible] باعتبار [illegible] العقل [illegible] اذا اخذ [illegible] نوع [illegible] الجسم [illegible]
الحساس [illegible] الحيوان الفرق بين الاعتبارين بل الاعتبارات [illegible] المعنى الجنسي [illegible] تارة [illegible] واخرى لا [illegible]
وذلك بان يوخذ الجسم مثلا جوهرا ذا طول وعرض وعمق [illegible] المعنى [illegible] وكان ذلك المعنى كاملا [illegible] الا في ذاته [illegible]
جاز ان يقترن معه معنى آخر كالنمو والحس [illegible] خارجا عنه غير منضم فيه لا محصلا له ويكون نسبة الجسم اليه نسبة المادة الى الصورة فيكون [illegible]
الخارج عن الشيء الحاصل له ويكون نسبة الجسم الى المجموع المركب من الجسمية ومن شيء من تلك المعاني [illegible] نسبة المادة الى المركب فيكون [illegible]
لكن بمعنى الداخل في شيء [illegible] الجزء الآخر منه فلا يحمل [illegible] على شيء من تلك المعاني [illegible] ولا على المركب من الجسمية ومن تلك المعاني
[illegible] بعضها [illegible] التمام والانحياز [illegible] على [illegible] الموجود العيني [illegible] النظر عن ملاحظة العقل [illegible]

اي المعنى الجنسي مما يقترن معه من المعنى الفصلي لا مادة وصورة خارجيتين وان كان في ذلك انما هو بحسب لحاظ العقل كان الجسمان مادة وصورة عقليتين من المركبات الخارجية يكون لها المادة
والصورة بخلاف الجوهرين من اما البسائط فلا مادة وصورة لها الا العقليتان ولو اخذ لا بشرط شيء وذلك بان يوخذ الجسم مثلا جوهرا ذا الطول مع عرض وعمق ولا يزاد على
ذلك بشرط اشتراط تمام المعنى بهذا المقدار من استيفاء نحو حاويه عما وراءه حتى ان كان هناك معنى آخر مخلوطا بهذا المعنى لم يكن المجموع جسما واشتراط عدم تمامه حتى لو لم يكن هناك معنى آخر لم يكن
هناك جسم بل يوخذ ذلك الشيء مرسلا حتى ان جاء من غير ان يكون هناك معنى آخر معه في الوجود وبالاعتبار كان جسما وان جاء مخلوطا اختلاطا اتحاديا بمعان آخر ولو الف
معنى كان المجموع ايضا جسما فالجسم حينئذ مبهم في ذاته وجاز ان يكون معان اخر لا على سبيل ان يكون مقترنة اليه من خارج بل على ان تكون مخلوطة معه متحدة به حتى اذا لاحظت
الشيء منها فانما لاحظته على انه تعيين شيئيا مما قد كان الجسم مبهما بالنسبة اليه جائزا ان يكون اياه وكان حينئذ تلك المعاني كالنامي والحساس محصلة لابهامه ولا يكون الجسم
منها اعنيها الا بعض محاذرة عنه ويكون نسبة الجسم الى شيء منها نسبة الجنس الى الفصل ويكون نسبة الجسم الى المركب من معنى الجسمية وشيء من تلك المعاني نسبة الجنس الى
النوع فيحمل الجسم على كل من تلك المعاني وكذا تلك عليه ويحمل الجسم ايضا على المركب واذا اخذ بشرط شيء وذلك بان يوخذ الجسم مخلوطا بالفعل بالنامي والحساس
او الحيوان مخلوطا بالناطق لا على ان يكون الجسم او الحيوان تاما بمعناه والنامي والحساس او الناطق منضافا اليه من خارج بل على ان يكون محصلا بذلك وذلك
محصل له غير مغاير عنه فيكون حينئذ كل منها عين الآخر وعين المجموع بالفعل كما كان كذلك بالقوة فاذا اخذ بشرط شيء واذا تصورت ما صورناه في المعنى الجنسي من اخذه
بالاعتبارات الثلاثة بالقياس الى المعنى الفصلي والوجها البه من اخذ المعنى الفصلي كذلك بالقياس الى الجنس وعرفت حال كل منهما بالنسبة الى الآخر في الحمل والتباين
وكذا حالهما بالنسبة الى النوع فاعلم ان الطبيعة الجنسية وكذا النوعية لو اخذ بالاعتبارات الثلاثة بالقياس الى العوارض وكذا العوارض بالقياس اليهما وقس حال الطبيعة
الجنسية والنوعية بكل اعتبار في الحمل والمباينة بالنسبة الى تلك العوارض على حال الجنسية بالنسبة الى المعاني الفصلية وبالعكس وقس حال الجنسية والنوعية بالنسبة الى الاقسام
والاصناف والاشخاص الحاصلة بانضياف العوارض على حال الجنسية الحاصلة من انضياف الطبائع الفصلية فالحيوان اذا اخذ بشرط عدم التخالط مع الابيض بل
محصلا تام المعنى بنفسه حتى اذا انضاف اليه الابيض يكون شيئا زائدا عليه كان مغايرا للابيض وكذا الحيوان الابيض فانه يكون حينئذ كالجزء منه وكذا الابيض
يكون مغايرا للحيوان والحيوان الابيض واذا اخذ مطلقا لا بشرط التخالط مع الابيض او عدم التخالط به بل بحيث يكون في قوته ان ينضاف اليه الابيض فيحصله ويكون كانه
متضمنا له كان متحدا مع الحيوان الابيض وكذا الابيض مع الحيوان ومع الحيوان الابيض واذا اخذ الحيوان بشرط التخالط مع الابيض يكون عين الحيوان الابيض
بالفعل كما كان كذلك بالقوة اذا اخذ لا بشرط وكذا الانسان اذا اخذ مثلا بالقياس الى الكاتب بالجملة فالاخذ بالاعتبارات الثلاثة يعم الكليات الخمسة المشهورة وغيرها
ثم يجب ان تتنبه له هو ان هذه الاعتبارات انما تتاتى في الطبائع المحمولة بالقياس الى ما تنضاف اليها كالجسم والحساس دون الاجزاء المتباينة بحسب الوجود العيني
كالبدن والنفس مع ان الجسم مثلا محمول على البدن وكذا الحساس على النفس فيكون الاستحالة عينها وذلك لان الطبيعة المحمولة لما كانت مبهمة مرسلة لا بشرط شيء لم تمتنع
ذاتها من ان تحمل على ما بشرط او بشرط لا مما لم يحمل فيكون لاستحالة تحققه بالشرط شيء وما بشرط لا شيء فيجوز فيها لحاظ الاعتبارات باسرها والكائنات سيستحيل
في انفسها عروضه احادها بعينه بخلاف الجزء فانه في حد جوهره بشرط لا شيء فليس معه بالنظر الى ذاته ان يكون هناك شرط فاذن هذه الاعتبارات تستغايرة
في نفسها متباينة بحسب المفهوم بالذات الا ان اعتبار لا بشرط لا يمنع من ان يحمل بالمواطاة على ما هو معروضه كالجسم بمعنى الجنس على معروض الاعتبارين الآخرين
بشرط لا شيء كالبدن والجسم بمعنى المادة وبشرط شيء كالحيوان المجتمع من البدن والنفس او الجسم المخلوط واما معروض الاعتبارين الآخرين فلا يحمل احدهما على
الآخر فلا البدن يقال على الحيوان ولا الحيوان على البدن فقط وكذا الحساس يقال على النفس وعلى مجموع الحيوان ولا يقال احدهما على الآخر وقس عليه
ذلك العرضي والعرض فالاعتبارات الثلث انما تتاتى في العرضي المحمول كالابيض بالنسبة الى الذوات المعروضة للبياض لا في العرض كالبياض بالنسبة
الى تلك الذوات واذ قد لاح لك ان الاخذ بالاعتبارات الثلاثة لا تختص بالطبيعة الجنسية بل تجري في الطبيعة النوعية ايضا وان ذلك انما ينساق
في الطبائع المبهمة دون الامور المحصلة وان المبهم لا يمكن ان يوجد على ابهامه فلعلك تتشكك في صحة قولهم ان الطبيعة الجنسية مبهمة تحتاج الى ما تحصلها واما
الطبيعة النوعية فمحصلة في ذاتها غير مفتقرة الى التحصيل فيزاح ذلك بان الطبيعة الجنسية اذا اخذت من جهة التي تكون بها جنسا تكون كالمجهول بعد لا يدرى
انه على اي معنى كم من معنى يشتمل وتطلب النفس تحصيل ذلك لانه لم يتقرر بعد بالفعل شيء محصل ولذلك اذا اخطرنا اللون مثلا بالبال لم يحصل له معنى مستقر
بالفعل تقنع به النفس بل تطلب مسمى اللون زيادة حتى يتقرر بالفعل واما الطبيعة النوعية فانما تطلب فيها تحصيل الاشارة دون المعنى والطبيعة الجنسية وان كانت النفس
اذا طلبت فيها الاشارة فقد حصلت الوجوب لكن النفس تطلب فيها قبل ذلك تحصيل معناه ولا يجوز كون اللون مشارا اليه اي مشار اليه كان الا ان
اليه معان اخر بعد اللونية قبل الاشارة وليس كذلك ان تحصيل اللون وهو لون بعينه بلا زيادة شيء ما مشارا اليه انه لون في هذه المادة ليس ذلك الشيء الا
لونا فقط قد تكون عوارض من خارج يجوز ان يتوهم هو بعينه باقيا مع زوال واحد واحد منها كما يكون في تخصيصات الطبيعة النوعية حتى البحث
عن ان اي المعاني بحسبه ان تدخل في الجنس حتى تحصل طبيعته نوعية فيكون ذلك المعنى فصلا وما لا يدخل في تحصيل النوع فيكون عرضيا وان اي طبيعة

تست بعينها بالانتظر فيها تحصيل المعنى بل انما المطلب تخصيصها بالاشارة فتكون نوعية وانها يتنظر فيها بعد ما يحصلها من حيث المعنى فيكون طبيعية جنسية فههنا مقامان تحصيل الفصول عن العرضيات وتمييز الانواع عن الاجناس فاما الاول فنقول انا انما ابحثنا في ذلك معرفة القانون الكلي المحصل وانه كيف ينبغي ان يكون الفصل في نفس الامر مطلقا بالقياس الى الجنس حتى يمتاز عن العرضيات وكذا كيف ينبغي ان يكون الطبيعة النوعية في نفس الامر مطلقا حتى يمتاز عن الاجناس واما اذا ابحثنا الى التفصيل فنظرنا الى معنى من المعاني المعقولة الواقعة في تخصيص الجنس النوع بل هذا المعنى بالقياس الى الجنس هل تلك الخاصية فيكون فصلا ام لا فيكون عرضيا فربما جهلناه في كثير من الاشياء وربما علمناه في بعضها واذا نظرنا الى طبيعة بل هي جنسية ام نوعية فقد لا يتيسر لنا الحكم البات في ذلك وذلك لان القانون الكلي وان اشتمل على احكام الجزئيات بالقوة الا انها انما تستنبط منه بجعله كبرى لصغريات موضوعاتها واحد واحد من تلك الجزئيات والمحمول فيها هو عنوان الموضوع في القانون فاذا كان حمل ذلك على الجزئيات التي تحتها لا يلتبس الامر فيها كما هو الغالب في القوانين الصناعية كانت تلك الصغريات سهلة الحصول فلم يكن بعد تعرف القانون صعوبة في معرفة الاحكام التفصيلية كما انه بعد معرفتنا ان الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية لا يشكل علينا معرفة عكس قضية قضية من الموجبات الكلية لان كونها موجبات كلية جلي واما اذا كان حمل عنوان موضوع القانون على جزئياته مما يلتبس الامر فيه لم يكن الصغريات سهلة فربما لم يتيسر الحكم التفصيلي وبعد ذلك فنقول في المقام الاول انه اول ما يجب في المعنى المخصص للطبيعة حتى يمكن ان يكون فصلا مقسما لها ان يكون قاسما لها قسمة لازمة بمعنى انه لا يدخل من افراد المقسم تحت احد القسمين لا يجوز ان يخرج منه ويدخل في القسم الآخر مع بقائه بعينه في حاله بل يكون المعنى القاسم لا يفارق قسط الخاص من المقسم اعني الحصة التي قارنها منه فلا يقع المتحرك وغير المتحرك قسمين في التقسيم الذاتي اي الذي اريد به تحصيل قسمين متمايزين بمعنى داخل اذ قد يكون ما انضاف الى المقسم حتى حصل القسم الوجودي منهما اذا تباد ذلك لان هذه القسمة غير لازمة لان ما دخل من المقسم تحت المتحرك جاز ان يصير بعينه غير متحرك وهو بعينه وبالعكس ثم اذا انقسمت الطبيعة قسمة لازمة فاستعدادها للانقسام بتلك القسمة ولحوق المعنى المخصص لا سيما المحصل للوجودي من القسمين اما ان يكون استعدادا تاما غير متوقف على لحوق معنى خارج عن تلك الطبيعة بها واحدا او كثيرا او لا يكون كذلك وعلى الاول لا يكون استعدادها لذلك المعنى المخصص للقسمة الا يكون استعدادها للمعنى خارج عنه الطبيعة المقسمة الامكان استعدادها لذلك الذاتي اعم لم يكن المخصص فصلا مقسما لها كالطبيعة الثنية كالانسان اذا انقسم الى ذكر وانثى فاستعداده لذلك انما هو لكونه حيوانا فلا يكون هذه القسمة ذاتية ولا المعنى المخصص من الذكورة والانوثة فصلا مقسما لا للانسان لا للحيوان ايضا فانه اذا لحق او لا لحق الاعم ما لم يختص بجوهر بصورة دون آخر حتى كان النوع منه بحيث يجوز ان يقسم به كما انقسم الجنس لم يكن له مدخل في تنويع العام فصلا عن ان يكون له مدخل في تنويع الخاص الا فاذا كان استعداد ما لذلك من جهة مادتها الخاصة بحيث لا يمنع المادة من الانقسام آخر اولى من جهة الصورة بحيث يجوز ان يتداخل اقسام القسمتين من الجانبين لم يكن المخصص فصلا وذلك كما يجوز ان ينقسم الى ذكر وانثى لمادته حيث عرض لها انفعال من نحو تقبل مزاجا حارا استعدت به للذكورة او من نحو تقبل مزاجا باردا استعدت به للانوثة وليس يمتنع بهذا الانقسام من قبول قسمة اخرى من حيث الصورة كان يكون انسانا وفرسا حتى ان كلا من الذكر والانثى يجوز ان يكون انسانا وفرسا مثلا فلا تحالف كل من الانسان والفرس مثلا ايضا يجوز ان يكون ذكرا وانثى فيكون الحيوان متنوعا فيصير انسانا وفرسا من غير ان يكون في ذلك مدخل لكونه ذكرا وانثى وان لم يكن كذلك كان فصلا [illegible] للجسم ذي النفس فان النفس هي التي تكون ذا حساسة بالذات او تكون لمادتها لكن بحيث تمنع من الانقسام اولى من جهة الصورة تتداخل اقسامه مع اقسام هذه القسمة وذلك كانقسام الجسم الى المغتذي وغيره فانه وان كان من جهة المادة لكنه يخصص الجنس بعض الانواع [illegible] بالانقسام من جهة الصورة فاذا صار مغتذيا لم يقبل من الصورة الا النفسانية فيه حساسة او غير حساسة فيكون حيوانا او نباتا البتة وليس يجوز ان يكون الجسم المغتذي ذا النفس [illegible] وغير ذي النفس كما ولا ان يكون الجسم ذو النفس مغتذيا وغير مغتذ [illegible] ينبغي ان يتذكر الانسان ذلك حال المادة فانها اذا كانت تتحرك الى قبول صورة بحيث نوع لها عرض لها من الامور الطبيعية عوارض من الامزجة وغيرها فربما كانت الانفعالات العارضة صارفة لها عن الغاية المقصودة فتلك توقفها على الصورة الحاصلة لها الصورة الاولى كما اذا تحرك الطين الى التحجر فعرض مانع ابقاه على الطينية او على بعض الصور الواقعة في الطريق [illegible] مثلا في التحرك من الطينية الى الحجرية وقد توصلها الى صورة اخرى كما اذا تحرك العصير الى التخمر فعرض له عارض فتخلل وربما لم يعرف [illegible] فربما كانت موقعة لاختلافات في نفس المعنى المتحرك اليها وكانت تقبل الاشتداد كما اذا تحركت المادة بالبعض الى الحيوانية وعرض لها انفعالات موقعة لاختلافات في نفس [illegible] الطبيعة الحيوانية [illegible] وربما كانت موقعة لاختلافات لا في نفس الغاية المقصودة بل في امور مناسبة للغاية او خارجة عنها [illegible] بعض المادة [illegible] الى الغاية تكون لا محالة خارجة من هذا القبيل الذكورة والانوثة فانهما في كيفية حال الآلات التناسل [illegible] فصلا بعينه وان كان مناسبا للغاية فما كان من الانفعالات واللوازم بهذه الصفة لا يكون فصلا وعلى الثاني لا يكون المعنى المخصص فصلا [illegible] الطبيعة القسمة بل ان كان مخصصا لمعنى سابق عليه بلا واسطة بحيث يمنع الانقسام [illegible] اخرى يتداخل اقسامها مع اقسام هذه القسمة [illegible] السابق بالنسبة الى سابقه بلا واسطة سواء كان هذا السابق تلك الطبيعة بعينها او معنى آخر [illegible] يكون الامر [illegible] الى ان ينتهي الى تلك الطبيعة كان له هناك فصلان او فصول مترتبة ويكون الآخر فصلا [illegible] فصل او فصول للطبيعة الاولى [illegible]

كونه ذا نفس بعد كونه جسما نباتيا وان لم يكن كذلك بل يكون المعنى اللاحق في بعض المراتب غير مخصص ويكون مخصصا لا على الشريطة المذكورة ولا خرج عن ذلك وكذا انما تكون
فصلا المقسم او بواسطة كالجوهر انما يكون قابلا للميل المستقيم او المستدير بعد كونه قابلا للميل وكونه قابلا للميل انما هو بعد كونه جسما طبيعيا فان الجوهر اذا كان جسما
طبيعيا لزمه ان يكون قابل الميل لكونه من لوازم الجسم الطبيعي فقابل الميل غير مخصص لسابقه بلا واسطة اعني الجسم الطبيعي بل مساو له فلا يكون فصلا له ولا للجوهر ولا لما
بعده اعني قابل الميل المستقيم او المستدير ايضا فصلا لشيء منها وكالجوهر انما يكون نباتيا بعد كونه جسما وانما يكون رجلا بعد كونه ذكرا وانما يكون ذكرا
بعد كونه حيوانا بانضمام الفصل المقوم للحيوان من الحساس المتحرك بالارادة اليه وكونه حيوانا انما هو بعد كونه ذا نفس وكونه ذا نفس بعد كونه جسما بانضمام الفصل
المقوم للجسم اليه فالذكر وان كان مخصصا لما قبله من الحيوان لكن لا على الشريطة فلا يكون هو وما بعده من الرجل ثم الملتحي او الكوسج فصولا وانما الحيوانية وما قبلها
فصلها ذاتية وبعدها اتفقت ذلك اذا علم فلا حاجة الى تجشم كلفة في المقام الثاني اعني اعطاء القانون لتمييز الانواع من الاجناس فان الطبائع التي يلتبس
الامر في كونها جنسا او نوعا ما كان منها بحيث يقبل الانقسام الى الفصول فهو جنس وما لا يكون كذلك بل انما يكون انقسامه بالعوارض فهو نوع قلت وهذه المعاني
اللاحقة اذا لم تكن فصولا تكون عوارض لازمة وغير لازمة واللازمة اما من جهة الصورة او المادة او من جهة اعراض لازمة كذلك فما كانت لازمة للطبيعة افتها
من اي جهة كانت فلما فوقها تكون لازمة لما تحتها والتي يلزم ما تحتها لا يجب ان يلزمها ثم العوارض مع انها كانت خارجة عن طبيعة الجنس والنوع فلا يجب خروجها
عن الشخص المشار اليه وكما ان الجنس لكونه ماخوذا لا بشرط يحمل على النوع وان كان فيه زيادة بمعنى الفصل كذلك لا يقال هو والنوع على الشخص وان كان فيه زيادة
العوارض فزيادة العوارض على الطبيعة الجنسية او النوعية تمامي يعني ان الطبيعة فان تكون لها تلك الطبيعة غير مفتقرة الى تلك وان النفس لا تحتاج
اليها في تحصيل معنى متقرر بالفعل يجوز ان يكون اي مشار اليه فهي زائدة على تحصيل المعنى وان لم يزد على تحصيل الاشارة والفصول بالنسبة الى الجنس
ليست كذلك في الاول دون الثاني ثم من العوارض ما هو بحيث لو توهم مرفوعا عن المشار اليه لم يبق موجودا بل تبدد وفسد نحو مغايره اللازمة ومنها ما ليس
كذلك وكانت هذه تجعلت ان الانواع الواقعة تحت جنس حقيقية كانت او اضافية ليتباين بعضها عن بعض بالفصول والاصناف والاشخاص الواقعة
تحت نوع انما تتباين بالعوارض واما النوع فلا يتمايز عن الجنس والفصل للابهام الا في بعض اللحاظ بدخول الفصل فيه دون الجنس او دخول الجنس فيه دون الفصل والجنس
والفصل ايضا لا يتمايزان الا في بعض اللحاظ ويكون امتيازهما بحيثية بنفس معناهما والفصل من الاعراض الخاصة للجنس والجنس من الاعراض العامة وكذا الجنس
الاعلى ببسائط الفصول انما تمتاز عن سائر الاشياء بتمام المعنى فلا يجب ان يكون لكل فصل فصل **اقول** لما عرفت ان اي المعاني اللاحقة بالجنس تكون فصولا
وايها لا تكون فاعلم ان ما لا يكون فصولا تكون عوارض لا محالة والعوارض اما لازمة لمعروضاتها او غير لازمة واللازمة اما لازمة بلا واسطة عارض آخر فتكون لازمة
من جهة الصورة او المادة واما بواسطة عارض آخر وتلك الواسطة ايضا اما لازمة لا بواسطة عارض بل من جهة الصورة او المادة او بواسطة عارض الى ان ينتهي
الامر الى عارض لا بواسطة واللازم للطبيعة من اي جهة كان قد يكون لازما لها بنفسها اي لاجل صورتها الخاصة بها او مادتها كذلك او عرض خاص بها وقد يكون
بواسطة امر اعم منها اما المادة او صورتها او عارضها واللازم للاعم يكون لازما لما تحته من الانواع والاصناف والافراد من غير عكس فان اللازم للاخص لا يجب
ان يكون لازما للاعم فعرض ما يلزمه اذا كان اي بواسطة ما تحته او بواسطة ما يساويه او ما يعمه ثم العوارض وان كانت خارجة عن طبيعة الجنس والنوع لكن
لا يجب خروجها عن الاشخاص فان الطبيعة النوعية اذا وجدت تشخصت فاذا وجدت في مادة معينة مع لواحق مادية وعوارض لازمة او غير لازمة فالمجموع المحصل
المشار اليه يكون شخصا من الطبيعة مثلا نعني ان مجموع الانسانية مع البياض وطول القامة ونبوة عمرو مثلا الى غير ذلك يكون شخصا مشارا اليه انسانيا
بل انه يدا هو بها الانسان الابيض الطويل القامة ابن عمرو فكلامنا في العوارض دون الاعراض فان وضع الاعراض في مثل ذلك بدل العوارض
في عبارتهم فالمراد بها العوارض فان قلت في باب ... اذا كانت العوارض داخلة في الشخص ينبغي ان لا يصح حمل الجنس والنوع عليه لانهما يكونان جزء منه
قد ذكرنا سالفا في حمل الجنس على النوع من ان المحمول على النوع هو طبيعة الجنس لا بشرط شيء والفصل المقوم للنوع وان لم يكن متضمنا في الجنس بالفعل لكنه
فيه بالقوة ولا يكون مضافا اليه من خارج حتى يكون الجنس جزءا من المجموع غير محمول عليه فقس على ذلك حمل الجنس والنوع على الشخص فالجسم مثلا انما نعني به اذا
اخذناه جنسا لا بشرط ماهية اذا وجدت كانت لا في موضوع كان فيها طول وعرض وعمق ولسنا نشترط حصر المعنى بذلك بل ما كان فيه ذلك فهو جسم
وان كان فيه مع ذلك الف معنى آخر فيكون المجموع جسما فتكون تلك المعاني متضمنة في الجسم لا زائدة عليه مضافة اليه من خارج فالشخص المشتمل على الجسمية و
الفصول والعوارض يكون تماميته جسما لا ان يكون جزء منه جسما فان قلت هذا خرق الاجماع الحكماء على ان الشخص عوارض وخواص خارجة عن طبيعة الجنس
فالجواب ان مرادهم بخروجها عن طبيعة الجنس وزيادتها عليه انها خارجة عن نفس مفهوم الجنس غير داخلة فيه بالفعل حتى ان طبيعة الجنس لا تحتاج في
ان تكون لها طبيعة الجنس اعني في تقوم معناها الى تلك العوارض ولذلك ... توجد بدونها وان النفس لا تحتاج اليها في تحصيل معنى متقرر بالفعل
يجوز ان يكون ذلك المعنى في الوجود اي مشار اليه كان باقيا فان النفس لما ادرك معنى الجنس كالجوهر مثلا وحده بالفصول حتى تنتهي الى الفصل الاخير كان لها

تحصيل الماهية النوعية تامة المعنى يجوز ان تتقرر بالفعل فيلحقها العوارض ثم لا يحتاج في ذلك ان يدرك العوارض ايضا فان حملت كلامهم على المعنى كما هو الظاهر
من كلام الشيخ في الشفاء فالفصول ايضا تشارك العوارض في هذا الحكم وان حملته على المعنى الثاني كان الحكم مختصا بالعوارض ثم اعلم ان العوارض منها ما لو توهم
مرفوعا عن المتشخص المشار اليه لم يبق ذلك الشخص مع وجوده بل فسد نحو مغايرته اللازمة له مع سائر الاشخاص فذلك انما تكون تلك العوارض من باب التشخص كالانفصال
الطارئ على المادة العنصرية لكون القطرة فردا بالفعل من الماء واما لكونها بخصوصها من لوازم ذلك الشخص من حيث هو متشخص فان لم يكن من اسباب التشخص
كلوازم المزاج الشخصي لزيد ولعلك قد حصلت لك مما وعيت ان الانواع الواقعة تحت جنس سواء كانت تلك الانواع حقيقية كالانسان والفرس تحت الحيوان
او اضافية محضة كالحيوان والنبات تحت الجسم النامي يمتاز بعضها عن بعض بفصول مقومة لها مقسمة لجنسها ولا يمتنع ان تكون مع ذلك ممتازة
بالعوارض ايضا بل يكون كما البتة لكن الامتياز بالفصول ذاتي وبها عرضي وان الاصناف والاشخاص الواقعة تحت نوع لا تمتاز الا بالعوارض لمشاركتها
في تمام الحقيقة واما النوع فلا امتياز عن الجنس والفصل بل هو عينهما في الخارج وفي الذهن ايضا الا في بعض الالحاظ اعني لحظ التحصيل والابهام والخلط والعراء فان النوع
يمتاز من حيث عن الجنس من ذلك بدخول الفصل فيه بالفعل لا في الجنس وعن الفصل ايضا بدخول الجنس فيه لا في الفصل ونفس الجنس والفصل ايضا لا امتياز ان في الخارج ولا
في الذهن الا في اللحظ العرائي واخذ كل منهما بشرط لا ويكون امتيازهما حينئذ بنفس مفهومهما لا بجزء من المعنى مع الشركة في جزء منه ولا بخارج مع المشاركة
في تمام المعنى وذلك لعدم مشاركتهما في شيء مما يجوهر الماهية فان قلت اليس مثلا فصول الجواهر جواهر فيكون الجوهر مشتركا بينها فيكون الامتياز بجزء
آخر وهكذا حتى يتسلسل قلنا فصول الجواهر وان كانت جواهر لكن حمل الجوهر عليها عرضي بخلاف حمله على انفسه وعلى الاجناس الواقعة تحته لا يقال فاذن
لا يكون الجوهر جنسا لما تحته لانا نقول انما نريد بكونه جنسا لما تحته انه كذلك بالنسبة الى الاجناس والانواع المندرجة فيه لا مطلقا بل هو من الاعراض العامة للفصول
وكذا كل جنس للفصل المقسم له والفصل من الاعراض الخاصة له وكذا الامتياز بالجنس الاعلى وبسائط الفصول على سائر الاشياء بتمام المعنى فلا يلزم التسلسل لا
في الاجناس ولا في الفصول قلت لعلك بعد استيقان ان الجعل البسيط لا ارتياب في ان المجعول في سنخ تقرر ذاته متعلق بالجاعل ويستتبع ذلك تعلقه به في
الثاني ولا يتعلق الا فقير فلا غنى الا هو واذ تبين ان الوجوب بالذات في اي جانب كان من التقرر والوجود او البطلان والعدم يوجب الغنى
فيه عن الموجب فسلب الوجوب بالذات عن الجانبين وهو الامكان الذاتي هو الموجب المفتقر فيهما اليه فيتعلق به الواقع من الجانبين من جهة وجوبه عنه فالحاجة
دائمة بدوام الامكان لتعلق الواقع من الجانبين بموجبه على حسب الوجوب المستتبع للوقوع في الدوام واختصاص بشطر من الزمان والابتداء والبقاء سيان
في ذلك وقد تستعين في ذلك بلحاظ حال الشمس والضوء الواقع بحاذاتها على الارض فانه مرتبط بها في تقرره ووجوده فليس ان يحضر وامد به وانحاذاتها
كان ذلك مغنيا له عنها ومنافيا لتعلقه بها وليس اذ حدث يستغني في البقاء عنها وقس على ذلك حال البطلان والعدم فبيان الحاجة في التقرر والوجود
يكون بالضرورة الى موجب متقرر موجود والتحقيق الى موجب كونه واجبا بالذات اذ التحلل انما يسدها الغنى وضم الفاقة الى الفاقة لا يغني شيئا واما البطلان والعدم
فيكفي بالضرورة في وجوبهما انتفاء الموجب للتقرر والوجود فلو استند ابدا الى موجب آخر اجتمع موجبان مستقلان وما استخف على العامة ومن يتلوهم
ان المتعلق من المجعول بالجاعل انما هو حدوثه والمحوج له اليه هو الحدوث فالقديم لا سبب له البتة والحادث يستغني عنه في البقاء وان احتاج في الابتداء
... بل هو حالة بين العدم والوجود هي الخروج من ذلك الى هذا فليس الحدوث الا الوجود بعد العدم اما مطلقا او في اول آن والعدم وان احتاج
الى موجب فهو عدم فاعل الوجود لا هو فاعله وكون هذا الوجود متصفا بانه بعد ... العدم ليس عن فاعل بل هذا كذلك في نفسه وكذلك كونه في اول
آن فلم يبق من الحدوث معنى يصلح للتعلق بالفاعل سوى الوجود وتعلقه فرع تعلق الذات اذ لو استبدت في نفسها لاستبدت في وجودها لا محالة
من الوجود وما هو في اول آن منه وما هو بعده لا يختلف في معنى الوجود ولو اختلف فمن جهة اخرى ثم اليس اذا وجب المعلول لعلته التامة لم يتخلف عنها
بالزمان فلو فرضت العلة التامة قديمة جاز ذلك او لا كان معلولها الواجب بها قديما فالوجوب بالغير بحسب مفهومه اعم من ان يكون قديما او حادثا
والتعلق بالغير يشتمل عليه بالضرورة فيكون ذلك للمفهوم الاعم اولا وبالذات وللاخص ثانيا وبالعرض فالوجوب بالغير لازم الوجود ما دام واقعا فكذا التعلق
وجهة الحاجة حينئذ تكون الامكان وهو كذلك دائما على ان المسبوقية بالعدم انما هي كذلك ومما اوقعهم في هذه الورطة مشاهدتهم بقاء البناء بعد البناء ونحوه
ذلك وتخيل ان الاثر حين البقاء ان كان هو الذات المجعولة والوجود المفاض فتحصيل للحاصل وان كان امرا جديدا فلا تأثير فيه لا في الذات الباقية ووجودها الا
من اخذنا اليس بعلة ... فليس البناء بفاعل البناء بل حركة يده سبب لحركة اجزاء البيت وانتهاء هذه الحركة لاجتماعها والاجتماع لشكل ما والحافظ لذلك
الاجزاء على ذلك الشكل هو طبائع ما منها في اماكنها الطبيعية مع عوقها اللبوقي عن الحركة الى احيازها الطبيعية بالوقوع في البين على ما بينها من التراق والتماسك
من شتته فتحصيل الحاصل تحصيل آخر فالذات والوجود المستمران انما هما تحصيل مستمر الانهاء بازاء الابتداء والبقاء بازاء البقاء اقول لا ريب في ان
الاثر متعلق بالمؤثر والتعلق بالمؤثر فرع الحاجة فهو محتاج اليه البتة فهو ما سوى المدلل فقير لا غنى الا هو ثم ان علة الحاجة اليه هو امكان الذات وجهة تعلقه به هو وجوبه

ضرورة ان الممكن من حيث انه ممكن لا يكون احد طرفيه اولى به الا لمرجح وقد عرفت انه لا يكفي الاولوية ما لم ينته الى حد الوجوب بالمرجح فيكون الامكان هو المحوج الى المؤثر لا جهة
وجهة التعلق هو الوجوب به وما يسلب به آخر انما اذا فرضنا الامكان الذاتي عن الشيء كان هناك لا محالة اما الوجوب او الامتناع بالذات اعني وجوب احد الطرفين وذلك
بذاته يحيل الحاجة ويوجب الغني فرفع الوجوب عن الطرفين يكون عينه لا محالة يحيل الغني ويوجب الحاجة او يقتضي العلة فلم يقتضي كما ان وجوب احد الطرفين هو العلة للغني فيه
كذلك سلب وجوبها وهو الامكان هو العلة للحاجة فيهما من غير مداخلة معنى آخر اصلا لا شطرا ولا شرطا واذا كانت علة الحاجة الى الغير هي الامكان لذاته كانت جهة
التعلق به هو الوجوب به فالممكن بذاته سواء كان دائم الوجود او دائم العدم او حادثا بعد العدم محتاج الى المؤثر الموجب لاحد الطرفين دائما لامكانه بالذات دائما والطرف
الدائم انكان هو الوجود دائما كان التعلق فيه باعتبار وجوبه عن الموجب دائما وانكان هو العدم دائما كان التعلق فيه كذلك وانكان العدم تارة والوجود اخرى
كان التعلق فيهما بحسب وجوب كل في مدته عن موجبه الا ان الموجب للوجود ضرورة يجب ان يكون موجودا والموجب للعدم هو انتفاء الموجب للوجود وضرورة ان انتفاءه
يوجب انتفاء الوجود وبه العدم فلو وجب العدم بعد ذلك بموجب آخر لزم اجتماع مؤثرين مستقلين على اثر واحد وانما يتضح ذلك بملاحظة حال الشمس والضوء
الواقع على الارض المحاذي لها فانه يتعلق بمحاذاتها لكونها شرطا للاقتضاء [illegible] على الارض او فرض دوام محاذاتها كان الضوء دائما ابدا ولم يمكن
[illegible] انتفاؤه عنها [illegible] التعلق بها [illegible] محتاج [illegible] ويتعلق بها ان حدوثه [illegible] حتى لو فرض زوال الشمس [illegible]
[illegible] الارض [illegible] العدم [illegible] ان وجوده مرتبط بمحاذاتها [illegible] بعد وجودها واذا كان [illegible] ان المعلول في الافتقار الى الشرط والتعلق
به [illegible] مع [illegible] ان [illegible] ان حاجة الممكن في الوجود انما هو الى موجب واجب بالذات او الشيء انما يكون واجبا بغيره وذلك
الغير [illegible] فاستحال على جميع انحاء العدم ومتى جاز على بعض انحاء العدم لا يكون واجبا [illegible] ولو فرضنا الموجب للشيء ممكنا في ذاته فانما يمتنع
[illegible] عدمه مع [illegible] عدمه فلا يكون ما فرضناه موجبا موجبا [illegible] الموجب [illegible] مع علته [illegible] وكذا الى [illegible]
الى [illegible] بالذات [illegible] الكل [illegible] الكل جائز قطعا فالحاجة انما تنقضي بالانتهاء الى الغني [illegible] حاجته الى [illegible] ومحتاج الى
[illegible] التسلسل [illegible] الوجود [illegible] الممكن من [illegible]
[illegible] في ان التعلق بالذات [illegible] المتعلق بالذات والمحتاج فيه [illegible]
[illegible] ذلك التعلق [illegible] والوجود [illegible] الجعل البسيط [illegible] في ان الحق هو [illegible] في ان الامكان المحوج بالذات
[illegible] وجوب الوجود والعدم [illegible] وجوب [illegible] وجوب الوجود والعدم [illegible] ان جهة التعلق بالذات هو
وجوب وجود الذات [illegible] الغير [illegible] الكلام [illegible]
[illegible] المجعول [illegible] ان الحدوث حالة متوسطة بين الوجود والعدم [illegible] الخروج عن العدم الى الوجود
ومنهم من جعله الوجود في اول آن [illegible] الامكان على الاستدلال [illegible] بالحدوث [illegible] الامكان [illegible]
[illegible] ان [illegible] الشيء [illegible] وجوده مسبوقا بالعدم [illegible] على الحدوث [illegible] على ذلك
ان العدم [illegible] والحادث وان احتاج الى السبب والعلة [illegible] الحالة المتوسطة المسماة بالخروج عن العدم الى الوجود
او الوجود في اول آن [illegible] البقاء [illegible] الاول [illegible] عدم الباري
تعالى [illegible] العالم [illegible] القول [illegible] الاجسام والاعراض [illegible] الاعراض
[illegible] الجواهر [illegible] الاعراض [illegible] الاعراض دون الاعراض [illegible]
[illegible] العدم والوجود بالضرورة فلا يكون الحدوث حالة متوسطة [illegible]
الوجود بعد العدم مطلقا [illegible] في اول آن [illegible] الاول [illegible] وكون ذلك الوجود مسبوقا [illegible] بالعدم [illegible]
احتاج الى [illegible] عدم [illegible] الوجود [illegible] بالضرورة [illegible] الكلام في تعلق الموجود [illegible]
العدم [illegible] وجوب الثبوت لهذا الوجود [illegible] يحتاج في كونه كذلك الى فاعل [illegible] على هذا المعنى يصلح للتعلق بالفاعل
سوى [illegible] الثاني [illegible] الوجود [illegible] اول آن [illegible] احدهما ان يكون مسبوقا بالعدم [illegible]
وقد [illegible] الثاني [illegible] مسبوق [illegible] في آن او زمان [illegible] ضروري [illegible] في اول آن فالتعلق [illegible]
الوجود [illegible] الوجود واحدة في الوجود الازلي والوجود في اول آن والوجود بعده [illegible] جهة التعلق وعلة الحاجة [illegible] ذلك الكل [illegible]
بالبعض [illegible] المعلول [illegible] الوجود [illegible] وجوب الوجود بها ومن المعلوم انه لا يتخلف عنها بالزمان فلو فرضت العلة التامة [illegible]

جاز ان المعلول ولم يجز كان معلولها الواجب بها قديما ايضا فالواجب بالغير بحسب مفهومه اعم من ان يكون قديما او حادثا وان منع عن وجود القديم بالنسبة من عالم
ما يتعلق بالغير يستحيل قدمه فلا يكون محوجه الاحد الشيئين كالحادث اولى ما لا يلحق القسم الآخر كالقديم بل محوجه اولا وبالذات للاعم اعني الوجوب بالغير فهو التعلق بالغير مع الوجوب
بدون الحدوث والوجوب بالغير لازم للوجود ما دام موجودا فكذا التعلق وايضا اذا كان التعلق من جهة الوجوب ثانيا على انه لو كانت علة الحاجة هي الحدوث بمعنى المسبوقية
بالعدم كانت الحاجة والتعلق دائما ما دام الوجود لان المسبوقية بالعدم غير منفكة عنه ثم نقول المشهور مما اوقعهم في هذه الورطة وجهان الاول مشاهدة بقاء البناء بعد فناء البناء
وشبه ذلك كبقاء الابن بعد انتفاء الاب وسخونة الماء بعد انتفاء النار ولو كانت علة الحاجة هي الامكان لكان الاثر محتاجا في البقاء الى المؤثر فلا تبقى هذه الآثار بعد زوال
تلك المؤثرات والثاني انه لو كان في البقاء تعلق تاثير المفعول وتاثير الفاعل فالاثر حينئذ ان كان هو الذات المجعولة والوجود الفائض لزم تحصيل الحاصل وان كان
امرا جديدا فالتاثير فيه لا في الذات الباقية او وجودها والجواب عن الاول انه من قبيل اشتباه ما ليس بعلة بما هو علة فان البناء ليس علة للبناء بل حركته يده بسبب
تحريك اجزاء البيت كاللبنات والخشبات وتلك الحركة علة معدة لاجتماع تلك الاجزاء فرجع الى ان انتهاء تلك الحركة علة للاجتماع والاجتماع على الشكل والحافظ
لتلك الاجزاء على ذلك الشكل هو امر مستقيم وتمسكه وذلك الان من تلك الاجزاء ما هو في مكانه الطبيعي وطبيعته حافظة لمكانه كاللبنات والقواعد الموضوعة
في الاساس من هذه الاجزاء واقعة بين سائر الاجزاء من اللبنات المنضودة والدعائم المنصوبة والسقف المرفوع وبين ما يتحرك اليها على الاستقامة من المركز فهي
حافظة لها عن الهبوط مع ما فيها من التراص فيمتنع الافتراق بادني تحريك وعن الثاني انه من باب اشتباه تحصيل الحاصل بهذا التحصيل بتحصيل الحاصل بتحصيل
فالباطل هو الثاني واللازم هو الاول وذلك لان هناك تحصيلا مستمرا واثرا مستمرا هو الذات المستتبع للوجود فاذا جرى الزمان فلوحظ في التحصيل ابتداء وبقاء كان
في الاثر ايضا ابتداء وبقاء فالحاصل بابتداء التحصيل ابتداء الاثر وببقائه بقاؤه كما

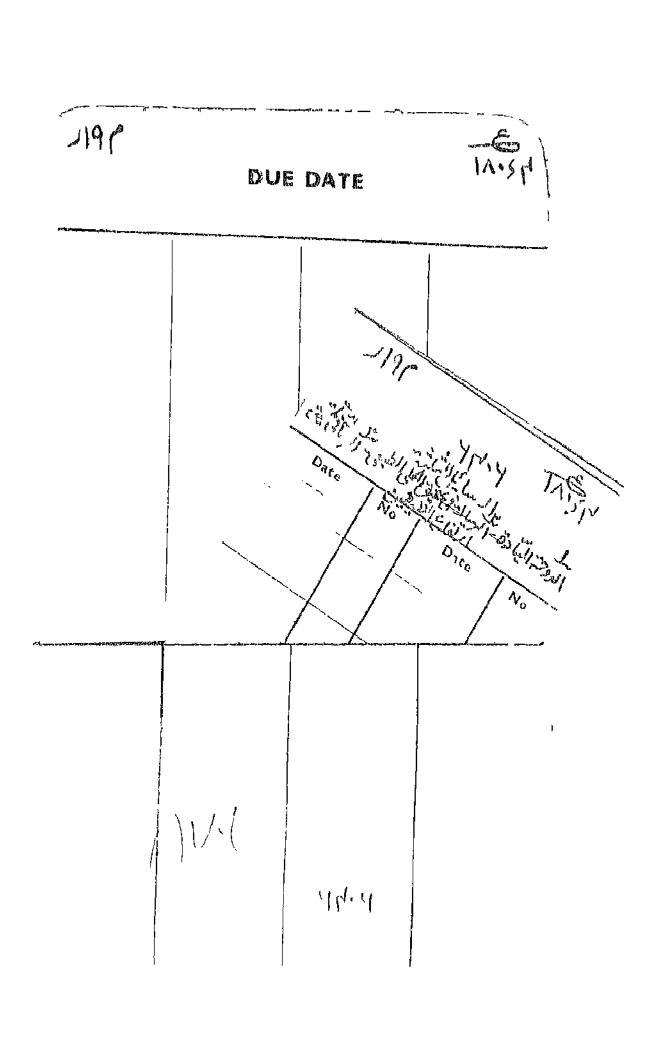
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا نقيض له والصلوة على رسوله الذي لا نظير له اعلم ان النقيض قد يكون في المفردات بان النقيض معلوم في انفسها بدون اعتبار صدقها على شيء
ولنضم اليه معنى كلمة النفي فيحصل مفهوم آخر في غاية البعد عنه وهو يسمى رفع المعلوم في نفسه وليس في شيء منهما اعتبار صدق ولا يصدق على شيء اصلا فاذا احتمل عليه
شيء واحد كان اثبات ذلك المفهوم له تقسيما او اثباتا ورفعه له سلبا ونفيا فيأن صدقا اذ لا يجوز صدقهما على ذات واحدة في زمان واحد من جهة واحدة ولا
كذبا لجواز ارتفاعهما عند عدم الموضوع فان اعتبر هذان المفهومان في انفسهما سميا متناقضين كان معناه انهما متباينان ان تباينا كليا الا التصور بما هو اقل منه فيهما لكن
المفهومات المعتبرة بالاحتمال صدقهما على شيء لا انهما لا يجتمعان في ذات واحدة ولا يرتفعان عنها لجواز الارتفاع عنها عند عدمها كما مر واذا اعتبر صدقهما
على ذات واحدة كان نقيض كل منهما باعتبار رفع صدقه او صدق رفعه لجواز ارتفاعهما كما عرفت مثلا الانسان اذا اعتبر صدقه كان نقيضه بهذا الاعتبار
رفع صدقه وكان سواء هما قضيتين متناقضتين احديهما موجبة محصلة والاخرى سالبة بسيطة واذا احتمل رفعه صدقه على ما اعتبر صدقه عليه كانت موجبة سالبة المحمول
مساوية للسالبة البسيطة على زعم المتاخرين فليست بنقيض للموجبة المحصلة لكنها مساوية لنقيضها على زعمهم هذا كله واذ الرفع بالمعنى السلبي هو بالفارسية
نيست وقد يوخذ بالمعنى المصدري ومعناه بالفارسية نيستي كما يقال الوجود والعدم متناقضان فالوجود نقيض بمعنى الرفع المصدري وهو العدم فنقيض
لا بالمعنى المصدري فهو ليس بجزء من شيء وجوده فيجوز ان يكون المفهوم واحد نقيضان فصاعدا باعتبارات فنقيض النقيض مفهوم واحد الا بكونه الاول على العموم
على الاطلاق ولا شك ان الوجود والعدم ليس شيء منهما محمول مواطاة على زيد مثلا فيرتفعان عنه لكن احدهما محمول عليه اشتقاقا فلا يجوز ارتفاعهما عنه بهذا الاعتبار
والوجود وليس الوجود شيئا وجودا ولا يجوز ارتفاعهما عنه فالاعتبار الاول كسائر المفهومات تناقض المفهومات التصورية واستبان منه ان التناقض
في بعض منها باعتبار الحمل مواطاة وفي بعض آخر باعتبار حمل اشتقاقا وقد غفل عنه كثير من الافاضل ثم ان القضية الكاذبة موجبة نقيضها رفعها بمعنى سلبها والكاذبة
سالبة نقيضها قضية موجبة هي سلبها والتناقض بين القضيتين انما هو باعتبار انهما الاقصد فان معنى تطابقهما فهو باعتبار الصدق والكذب بلا
باعتبار الحمل مواطاة واشتقاقا فظهر منه ان النقيض المفهوم التصوري مفهوم تصوري ونقيض المفهوم التصديقي مفهوم تصديقي وان النقيض الموجبة الكلية هو سلبها
ونقيض الموجبة الجزئية ايضا هو سلبها فما اشتهر ان نقيض الموجبة الكلية هي السالبة الجزئية وان نقيض الموجبة الجزئية هي السالبة الكلية مبني على المسامحة وانما هو المساوي
للنقيضين الحقيقي مقامه لا انه بعينه ... وقد صرحوا بمثل ذلك في بحث التناقض ثم اعلم ان التناقض بين المفهومات التصورية اذا كان باعتبار
الحمل المواطاة فانها يستحيل ان يصدقا على شيء بالمواطاة وكذا انها يستحيل ارتفاعهما بان لا يكون شيء منهما محمولا عليه كذلك ولا يكون
احدهما محمولا كذلك على نفس الاخر فمفهوم المعلوم المحمول على نقيضه ومفهوم المحمول فلا يستحيل وكذا يحمل مفهوم الكلي على مفهوم الجزئي الذي هو غير ذلك

وكذا لا يستحيل ان يحمل احدهما مواطاة على شيء والآخر يكون محمولا عليه اشتقاقا كما ان الوجود محمول بالاشتقاق على زيد وعلى نقيضه وهو اللاوجود و
محمول عليه مواطاة واذا كان باعتبار الحمل اشتقاقا فانما يستحيل اجتماعهما وارتفاعهما باعتبار هذا الحمل لا عنه فلا يستحيل ان يحمل كل احدهما على النقيض
الآخر او على ما صدق عليه الآخر كالعدم المحمول كذلك على نفس الوجود وعلى افراده ولذلك لا يستحيل ارتفاعهما عن شيء بان لا يكون شيء منهما محمولا عليه
مواطاة على ما يشهد ان التناقض في القضايا انما باعتبار الصدق والكذب كما عرفت فلا يستحيل ارتفاعهما باعتبار الحمل مطلقا لا مواطاة ولا اشتقاقا
وكذا لا يستحيل ارتفاع النقيضين مطلقا باعتبار الوجود الخارجي يعني يجوز ان لا يكون شيء من النقيضين موجودا في الخارج كالامكان واللاامكان في الوجود
واللاوجود والامتناع واللاامتناع بل نقول ذلك ضروري في القضايا لان النسب من الامور الاعتبارية وكذا لا يستحيل اجتماع النقيضين ....
...... باعتبار التعقل والتصور لان العقل ان يتصور جميع الاشياء حتى النقيضين معا وكيف يستحيل مع ان العقل احد النقيضين وهو السلب لا يمكن بدون
تعقل الايجاب لتوقفه عليه وهو المشهور ان تصور السلب فرع تصور الايجاب وكذا لا يستحيل ارتفاعهما بذلك الاعتبار اذ يجوز ان لا يتصور شيئا
من النقيضين لكن هو حال الذهن عنهما هذا تحقيق الكلام في النقيض على وجه تنحل به كثير من الشبه المورودة في مواضع عديدة كما لا يخفى على من له تتبع وتدبر في العلوم

قد تمت بعون الملك الوهاب

تمت الرسالة الشريفة اعني الدوحة الميادة والرسالة في تحقيق الكلي الطبيعي والرسالة في تحقيق معنى ارتفاع النقيضين واجتماع
النقيضين اللاتي صنفها الفاضل الاجل ملا محمد محمود الجونفوري صاحب الشمس البازغة نيا فقا لحكم الفاضل الاجل
مولانا محمد هدايت الله خان الرامفوري دام فيوضه بتصحيح الفاضل الجليل والعالم النبيل شمس سماء التحقيق
بدر قمر التدقيق ذي اليد الطولى في العلوم العقلية والنقلية الذي غاية القصوى النيل بالسعادة الابدية
والازلية مولانا المولوي السيد محمد فضل حق المعروف بمولانا المولوي الحكيم السيد
محمد وزير حسن بن السيد خدا بخش بن السيد بهادر علي المرحوم المغفور العظيم آبادي
البهاري دام بالفضل ملح القران والعالم الاعلم والفاضل الافخم الطبيب الاطبا
الحكيم الاحكم مولانا المولوي الحكيم سيا زاهد خان الرامفوري ادام الله ...
كصاحب العز والجاه عالم النخفي والجلي المولوي
محمد مشتاق علي الكندوي
بدر ظله العالي في تاريخ ثمانية عشر
من ربيع الآخر سنة الف و
مائتين وثمانية وتسعين من
هجرة سيد المرسلين
صلى الله عليه وعلى
آله واصحابه اجمعين
آمين
ثم
آمين


DUE DATE
Date
No
Date
No